جامعة الأزهر
كلية البنات
الإسلامية
بأسيوط

المجلة

تقييدُ المُطْلَقِ
في
القاعدة النحوية

إعـــداد الدكتـــــور
صابر حامد عبدالكريم
أستاذ اللغويات المساعد فى كلية اللغة العربية
بأسيوط

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وخاتم رسله ، صلى الله عليه ، وعلى آله ، وصحبه ، وسلم .

وبعد : .

فلكل لغة قواعدها ، التي يُرْجَع إليها ، ويُحْتَكَم إليها عند استعمالها ، أو الاختلافِ في أمر يُحتاج إليها فيه ، ولغتنا العربية كذلك لها قواعدها وضوابطها التي وضعت لهذا الغرض ، وقد قام على وضع هذه الضوابط ثُلّة من الأفذاذ شمّروا عن سواعدهم عندما دعت الضرورة لذلك ، ولم تلق لغة من اللغات ما لقيته اللغة العربية من هذا الاهتمام ، فقد أعد المخلصون العدة وأنفقوا الجهد والوقت والعمر حتى أخرجوا هذا الصرح الشامخ ، بعد أن مرّ بمراحل كان على رأس كل منها رجال ، منهم من وضع اللبنات ، وجاء بعده من أكمل ، ثم من جمَّل وحسّن ، ومن نظر إلى موضع لبنة هنا أو هناك فسَدَّه حتى خرج إلينا هذا العلم (علم النحو) على نحو ليس له مثيل في لغات العالم جمعاء ، وربما كان ذلك لاختلاف اللغة العربية عن غيرها من اللغات فهي ليست كلمات تحفظ وتؤدى ، وإنما لابد للمتحدث بها والمستعمل لهذه الكلمات من تركيبها بطريقة معينة لتؤدي المعنى الذي يقصده ، فالمتحدث بها ـ وإن عرف الكلمات مفردة ـ لابد أن يعرف هذه القواعد لكي يضعها في تركيب يتفق مع مراده في تركيب هذه المفردات ، كما أنه لابد للسامع أو القارئ لهذه التراكيب أن يعرف تلك القواعد لمعرفة غرض المنشئ لها .

وقد أدت القاعدة النحوية دورها ، ونجح من قاموا عليها . في مراحلها المتعددة . في دورهم خير قيام ، وشهد بدورهم هذا حتى من ثار عليهم مثل ابن مضاء الذي قال : " وإني قد رأيت النحويين ، قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أَمُّوا ". (١)

والقاعدة تعتمد على الاختصار ما أمكن حتى يسهل حفظها ، ثم يأتي من يشرحها ، ويضيف ما يوضحها ، أو يستدرك عليها ، أو يقول : لو وضع هذا اللفظ موضع ذاك لكان أحسن أو أصوب ، ولو أضاف إليها هذا اللفظ لكان أدق ، ولو استغنى عن هذا اللفظ لكان أبعد عن الحشو ... وهكذا .

ولاعتماد القاعدة على الإيجاز فقد نرى أحيانا لفظًا مطلقًا يتضح عند دراسة القاعدة أنه لو قُيِّدَ لكان أفضل ، ومن هنا قمت بالنظر في القواعد ، . ويعلم الله كم عانيت حتى أُراجع هذه القواعد . إلى أن وضعت يدي على بعض مما كان يلزم أن يتم فيه ذلك ، وتمثل هذا في قولهم :

- الجمل نكرات .
- الضمير يعود إلى أقرب مذكور .
- لا يجوز عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة .
- النكرَة إِذا أعيدت نكرَة كَانَت غير الأولى ، وَإِذا أُعِيدَت معرفَة ، أَو أُعِيدَت الْمعرفَة معرفَة ، أَو نكرَة كَانَ الثَّانِي عين الأول .
- الفضلة ما يجوز الاستغناء عنه ، والعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه .
- كل فعل لا بد له من فاعل .

(١) الرد على النحاة ٨٠ .

• لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل .

و: تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل .

• من شروط المفعول لأجله اتحاده بالمعلل به فاعلا .

• " إلا " أصل أدوات الاستثناء .

• الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال .

• كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدل كلٍّ من كلٍّ إلا في مسألتين .

• الاسم المُحَلَّى بـ " أل " بعد اسم الإشارة نعت ، أو عطف بيان .

• لا يجمع بين العوض والمعوض .

• زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

• ما لا يحتاج إلى تقدير ، أو تأويل أولى مما يحتاج .

وقد قمت بدراسة كل قاعدة من هذه القواعد ، مبينًا أنها ليست على إطلاقها ، بل لو قيدت لكان أدق ، وقمت بوضع هذا القيد كما رأيته ، ووضعت تحته خطا لأبرزه .

وفي كل هذا اجتهدت ولعلي أصبت ، فإن كانت الأخرى فلي أجر الاجتهاد ، ويكفيني أن أستفيد ممن نظر فبدا له غير ما رأيت .

ودعائي لمن اهتم بتصويب قولي ، أو تسديد رأيي ، وأسأل الله ـ تعالى ـ أن يجزيه خير الجزاء وأوفاه ، كما أسأله ـ جل شأنه ـ أن يجعل ثواب اجتهادي هذا في ميزان حسنات والديّ وحسناتي ، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل .

الدراسات السابقة

أولًا : من كتب التراث وجدت ابن هشام في كتابه المغني ذكر تحت عنوان " في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها " عشرين مسألة تتعلق بمآخذه على النحويين(١) من مثل قولهم في المضارع في مثل يقوم زيد : فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم .

فقال : الصواب أن يقال : مرفوع لحلوله محل الاسم .

وقولهم : امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة .

فقال : إنما هذا قول الكوفيين فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث .

وقولهم : يغلب المؤنث على المذكر في مسألتين إحداهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر إذ لم يقولوا ضبعانان ، والثانية التأريخ فإنهم أرخوا بالليالي دون الأيام .

فقال : ذكر ذلك الجرجاني وجماعة ، وهو سهو ؛ فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر ، ولا يجتمع الليل والنهار ، ولا هنا تعبيرعن شيئين بلفظ أحدهما ، وإنما أرخت العرب بالليالي لسبقها ؛ إذ كانت أشهرهم قمرية والقمر إنما يطلع ليلا .

قولهم في نحو (خلق الله السموات) إن السموات مفعول به .

---

(١) انظر : هذه الأمور في مغني اللبيب ٨٥٤ . ٨٧٢ .

فقال : والصواب أنه مفعول مطلق ؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد .

وهكذا مما هو بعيد عن قصدي من هذا البحث ، إلا أن القاعدة الرابعة عندي توافقت مع قوله في الأمر الرابع عشر (١) : " قولهم : " إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول " .

ثانيًا : من الدراسات الحديثة كتاب " نظرية النحو القرآني : نشأتها وتطورها ، ومقوماتها الأساسية " للدكتور أحمد مكي الأنصاري أخذ فيه على النحاة عدم الاعتداد في بعض القواعد بالقراءات القرآنية ، مثل قولهم : لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخافض " ، وقولهم : " لا يجوز الفصل بين المتضايفين في النثر مطلقًا " ، وقولهم : " لا يجوز همز " معايش " ، وغير هذا مما ذكره في كتابه ، و كل ما ذكره وارد في قراءات قرآنية محكمة .

والكتاب في مجمله يقوم على موقف النحويين من القراءات القرآنية .

وهذا الموضوع بعيد عما قصدت في هذا البحث .

(١) التوافق كان في عنوان المسألة ، وقد استفدت في دراستي للمسألة من بعض ما ذكر فيها .

التمهيد
مفهوم القاعدة وتقييدِها

القاعدة حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته لتُعرف احكامها منه . [١]

وقاعدة مطلقة : قاعدة لا استثناء فيها .

وتقييدها معناه أن يوضع في حدِّها ما يستثني به شيء لا يدخل تحت تلك القاعدة

قال الفيومي : " قَيَّدْتُهُ تَقْييدًا " جعلت القيد في رجله ، ومنه تقييد الألفاظ بما يمنع الاختلاط ويزيل الالتباس ".[٢]

ويرى أبونجيم المصري[٣] أن القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى . [٤]

وقال ابن خلدون . في معرض كلامه عن وضع علم النحو . : " فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة ، شبه الكليات والقواعد ، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه ، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ، والمبتدأ مرفوع ".[٥]

---

(١) انظر : مختصر المعاني ٦ ، وموصل الطلاب إلى علم الإعراب ٢٥ ، والتعريفات للجرجاني ٢١٩ ، والمصباح المنير (قعد) ٢ / ٥١٠ ، و(قيد) ٥٢١ .

(٢) المصباح المنير (قيد) ٢ / ٥٢١ .

(٣) هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، المتوفى ٩٧٠هـ ، ومن مؤلفاته الأشباه والنظائر . انظر : كشف الظنون ١ / ٨١ .

(٤) انظر : الأشباه والنظائر ١ / ١٣٧ .

(٥) مقدمة ابن خلدون ٣ / ١١٢٩ .

والقاعدة النحوية في الاصطلاح . كما قال الأشموني . عبارة عن : " العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها ".(١)

وقال ابن السراج : " النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم . إذا تعلمه . كلامَ العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ".(٢)

وأفاد الشاطبي أن النحو يحتوي على نوعين من الكلام :

أحدهما : إحراز اللفظ عند التركيب التخاطبي للإفادة عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها ، وما وقع عليه كلامها ، حتى لا يرفع ما وضعه في لسانهم أن يُنْصَب أو يُخْفَض ، ولا ينصب ما وضعه في لسانهم على أن يُرفع أو يُخفض ، ولا أن يؤتى بما حقه أن يكون عندها على شكل وهيئةٍ على شكل آخر وهيئة أخرى ...

والنوع الثاني : التنبيه على أصول تلك القوانين ، وعِلَل تلك المقاييس والأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها ، مأخوذًا ذلك كله من استقراء كلامها . (٣)

وقد هيَّأ الله . تعالى . للنحو رجالا استقرءوا ، واستنتجوا ، ثم قَنَّنوا وقعَّدوا ، فرسَّخوا أسسه ، ووضعوا قواعده حتى استُكْمِلَتْ أسبابه ، ووُضِعَتْ قواعده ،

(١) شرح الألفية للأشموني ١ / ١٩، وقيل في تعريف النحو أقوال كثيرة ، انظر في الاقتراح للسيوطي ٣٢ . ٣٣ .

(٢) الأصول ١ / ٣٥ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٢٠ .

واكْتَمَلَتْ أبوابه ، ثم أفسحوا المجال لمن أتي بعدهم أن ينظم مسائله ويحدد من شيوعه ، ويضيف إليه ما يرى أنه جدير بأن يضم إليه ، ويدلي برأيه فيما وصل إليه سابقوه ، وبالجملة يعمل فكره فيه ، فهمًا وهضمًا وتوضيحًا وتفريعًا وتنقيحًا. (١)

ولأن القاعدة النحوية من وضع بشر فقد رأى بعضهم فيما صاغه سابقه نقصًا فكمَّله ، أو خلافا للأولى فنبه عليه ، وأتى من هاجم سابقيه كابن مضاء في كتابه " الرد على النحاة " .

وليس معنى هذا أن القوم لم يوفقوا ويسددوا ، فما وضعوه قائم على أسس ثابتة متينة لا تَهِنُ ، ولا تلين .

ولكن لأن هذه القواعد عمل بشري . كما قلت . فليس غريبا أن يعثر الباحث فيها ، المدقق في تفاصيلها على ثغرة هنا أو هناك ، وهذا ما فعله النحويون أنفسهم في تعليق بعضهم على كلام بعض ، فهذا شأن أي عمل بشري مهما جوّد صاحبه فيه .

قال القاضي الفاضل . وهو يعتذر إلي العماد الأصفهاني عن كلام استدركه عليه . : " إنه قد وقع لي شيء ، وما أدري أوقع لك أم لا ؟ ، وها أنا أخبرك به (٢) ، وذلك أني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتابا في يومهِ إلا قال في غَدِه : لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يُستحَسن ، ولو قُدِّم هذا لكان

(١) انظر : نشأة النحو ٢٠ ، ومدرسة البصرة النحوية ٦٣ .

(٢) الأصوب : هأنذا .

أفضل ، ولو تُرِك هذا لكان أجمل ، وهذا أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر ".[١]

وهذا التراث الغني والعريق الذي تركوه تعاقبت على صنعه وبنائه أجيال من النحويين واللغويين الأفذاذ الذين نذروا أنفسهم لخدمة هذا الفن ، الذي استطاع أن يصمد أمام أي هجوم تعرض له ، وظلت القواعد التي وضعها هؤلاء الأفذاذ قويةً شامخةً لم يستطع أن ينال منها حاقد ، أو متعالم ، أو يأتي ببديل صالح لأن يحل محلها ويقوم بدورها ، ولم ينكر فضلهم وجهدهم حتى من كان له منهم موقف .

قال ابن مضاء : " وإني قد رأيت النحويين قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا ".[٢]

ويقول المستشرق الألماني يوهان فك : " ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل ، وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض الفصحى ، وتطويرها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ ، وتركيب الجمل ، ومعاني المفردات ، على صورة شاملة ، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد " . [٣]

---

(١) اشتهرت نسبة هذه العبارة إلى العماد الأصفهاني ، والصواب نسبتها للقاضي الفاضل عبدالرحيم بن علي البيسانيّ ، المتوفى سنة ٥٩٦ هـ .
انظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢ / ١٠١٦ ، وأبجد العلوم ١ / ٥٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٥ / ٤٤٢ .

(٢) انظر : الرد على النحاة ٨٠ .

(٣) انظر : العربية دراسات في اللهجات والأساليب ليوهان فك ٢.

والقواعد النحوية . في مجملها . [1] تتسم بالشمول والتماسك وعدم التناقض ، فهي نظام محكم ، وبنية جامعة لا يستطاع نفي شيء منها ولا إضافة شيء إليها ، فهي مُحصِّلة نهائيَّة لمراحل الاستقراء والاستنتاج .

ومن شروطها أن تكون مختصرة مع الشمول ، وأن تكون عامة ، ومطردة ، تخضع لها جزئيات الموضوع الذي تطلق عليه ، ويحتج لها بشواهد من الكلام المسموع عن العرب الذين يُحْتَّج بقولهم ، ويكمل ذلك ما أنشأه النحويون من القياس ليشمل كل ما هو شبيه بهذا المسموع .

(١) أما جزئياتها والكلام فيها فمحل اجتهاد .

القاعدة الأولى
" الجمل نكرات " (١)

الجمل نكرات ، بدليل أنها تكون أوصافًا للنكرات ، نحو قولك : " مررتُ برجلٍ أبوه زيد " ، و" نظرتُ إلى غلام قام أخوه " ، وصفة النكرة نكرة . (٢)

وليس المراد بهذه العبارة أن الجمل بوضعها تدل على غير معين من جنس ما ، وإنما المراد أن الجمل إذا أولت بالمفرد أولت بمفرد نكرة .

فإذا قيل مثلا : " حضر طالب يمشي " ، و" قدم محمد يركب دابته " فإن كلا من جملتي " يمشي" ، و" يركب دابته " مؤولة بمفرد نكرة ، الأولى نعتا والثانية حالا .

وإذا أضيف إليها فإن الإضافة تكون إلى المفرد الذي تُؤَوَّل به ، فالإضافة حينئذ إلى مصدر في التقدير .

وفي إفادة هذه الإضافةِ التعريفَ خلافٌ :

قال السيوطي : " وفي مفاد إضافة الجمل . أي الإضافة إليها . احتمالان لصاحب البسيط ، وجه التخصيص أن الجمل نكرات ووجه التعريف أنها في

---

(١) قال ابن الحاجب : " الجمل إنما تكون نكرات باعتبار معانيها على ما تقرر في النحو من كون الجمل نكرات ، فأما إذا قصدت ألفاظها وجب أن تكون معرفة ، كقولك : " زيد قائم قولك " ، فـ " زيد قائم " ههنا مبتدأ ، و" قولك " خبره ، ولم ترد ههنا إلا اللفظ وقصدت حكايته ، واللفظ إذا ذكر وقصد نفس صيغته كان معرفة مقصودا به نفسه " .
أمالي ابن الحاجب ٢ / ٧٣٥ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ٣١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٦ ، ٤١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٧٥ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٠١ .

تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيان بلا ترجيح ". (١)

وقول النحويين : إنها تفيد تعريفًا أو لا تفيده إنما هو راجع إلى ما تؤول إليه ، وهو المفرد ؛ لأن الإضافة إلى الجمل إنما هو على خلاف الأصل كما قال ناظر الجيش . وأما المضاف إلى الجملة من أسماء الزمان وغيرها فله حكم نفسه ، إن كان معلوما قبل أن يضاف فمعلوم بعد الإضافة ، أو غير معلوم فغير معلوم ، ولا مدخل للإضافة في إفادة ذلك . (٢)

فإن قيل : إن الإضافة إليها تفيد التعريف (٣)، فبناء على أنها مؤولة بمصدر ، وإضافة المصدر محضة . (٤)

وبهذا يظهر أن الجمل لا توصف بتعريف ولا تنكير من حيث هي جملة .

قال الرضي : " اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة ؛ لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات ، إذ التعريف : جعل الذات مشارا بها إلى خارج

(١) همع الهوامع ٢ / ٥٠٣ .

(٢) انظر : تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٤٤ .

(٣) قال الصبان : " فإن قلت : وقوع الجمل صفات للنكرات ينافي تعريف المضاف إليها قلت : أجاب سم . يقصد أحمد بن قاسم العبادي المتوفى ٩٩٢ هـ . بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر ؛ لأن وقوعها كذلك لا يتوقف على تأويل بخلاف وقوعها مضافا إليها ؛ لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسما على المختار ، فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر، وهو معرفة ، فتعرف المضاف إليها .
ويؤخذ من ذلك أن قولهم : الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل .
حاشية الصبان ٢ / ٣٦٠ .

(٤) انظر : تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٤٤ .

إشارة وضعية ، والتنكير : ألا يشار بها إلى خارج في الوضع ، وإذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتنكير، فيخصص قولهم : النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد ؟ فإن قيل : فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة ؟ قلت : لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة ، كما تقول في " قام رجل ذهب أبوه " ، أو " أبوه ذاهب " : قام رجل ذاهب أبوه ، وكذا تقول في " مررت برجل أبوه زيد " : إنه بمعنى : كائن أبوه زيدا ". (١)

ومن هنا كان يلزم تقييد هذه القاعدة ، فيقال : " الجمل تُؤَوَّل بنكرات "

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٩٨ .

القاعدة الثانية
" الضمير يعود إلى أقرب مذكور "[١]

قال أبو حيان : " ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة ، فاحتيج إلى ما يُفسره " . [٢]

قالوا : ومفسِّره يكون متقدما عليه ، والأقرب إليه ، فيلزم أن يكون عائدًا على متقدم هو الأقرب إليه .

والكلام هنا عن قاعدة " أنه يعود إلى الأقرب " ، مثل " أكرمت محمدًا وعليًّا وخالدًا ومعلمَه " ، فالضمير يعود على " خالد " ، وهذا هو الأصل ؛ لعدم وجود قرينة تصرفه عن ذلك .

وكذلك قوله ـ تعالى ـ : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ " [٣] الضمير عائد على القريب وهو " رسوله ".[٤]

---

(١) قال ابن الحاجب : " لا يشترط أن يكون الضمير عائدًا على مذكور ليس إلا ، بل على مذكور ، وغير مذكور ، ويدل عليه قوله ـ تعالى ـ : " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ " إلى قوله : " وَلِأَبَوَيْهِ " من الآية (١١) في سورة " النساء " ، فإن الضمير عائد على الميت ، وإن لم يتقدم له ذكر ، إلا أنه لما قال : " يُوصِيكُمُ " علم أن ثم ميتا ، فيعود الضمير على مذكور وغير مذكور إذا كان في الكلام ما يرشد إليه ، وإن لم يكن مصرحًا به . " أمالي ابن الحاجب ١/ ١١٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٢ / ٢٥٢ .

(٣) الآية (٢٠) في سورة " الأنفال " .

(٤) انظر : الكشاف ٢ / ٢٠٩ ، وأنوار التنزيل ٣ / ٥٤ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٩٨ .

قالوا : ولذلك أُخِّر المفعول الأول في قوله ـ تعالى ـ : " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا " (١) ؛ ليعود الضمير عليه لقربه .

قال ابن مالك : " واللائق بالمفسِّر لكونه جزءَ المفَسَّر في تكميل وضوحه أن يتصل به ؛ فلذلك إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدا جُعل للأقرب " . (٢)

وقال ناظر الجيش : " إذا تقدم على الضمير شيئان صالح كل منهما للتفسير فالمفسَّر هو الأقرب نحو : " أكرمت زيدا وعمرا في داره " ، فالضمير لـ " عمرو " ؛ لقربه " . (٣)

وقد يعود الضمير إلى غير الأقرب وذلك :

أ ـ إذا دل دليل على أنه هو صاحب الضمير ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ " (٤)، ففاعل " جعل " ضمير مستتر عائد إلى " الله " ، لا إلى " رسوله " .

قال ابن مالك : " ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج ". (٥)

وقال السيوطي : " وأصل المُفسّر الذي عود عليه أن يكون مقدما ؛ ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره ، وأن يكون الأقرب نحو : " لقيت زيدا وعمرا يضحك " ، فضمير " يضحك " عائد على " عمرو " ، ولا يعود على " زيد

(١) من الآية (١١٢) في سورة " الأنعام ".
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٦ ـ ١٥٧ .
(٣) تمهيد القواعد ١ / ٥٣٩ .
(٤) من الآية (٧) في سورة " الحديد " .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٧ .

" إلا بدليل كما في قوله . تعالى . : " وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ " [١] فضمير ذريته عائد على إبراهِيم وهو غير الأقرب لأنَّه المُحدث عنه من أول القصة إلى آخرها " . [٢]

ب . إذا كان الأقرب هو المضافَ إليه ، فإن الضمير حينئذ يعود إلى المضاف مع أنه ليس الأقرب ، مثل " قابلت صديقَ محمدٍ فسلمت عليه " ؛ لأن المضاف ، والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فكما لا يصح رجوع الضمير على بعض الكلمة . كالدال من " زيد " مثلا . فكذلك ما نُزِّل منزلتها .

إلا إذا وجدت قرينة ، كما في قوله . تعالى . : " فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا " [٣]، فالضمير عائد " موسى " .

وأيضًا في قوله . تعالى . : " كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ". [٤]

ومن هنا فإنه يلزم تقييد هذه القاعدة فيقال : " يعود الضمير على أقرب مذكور ما لم يكن الأقرب مضافًا إليه ، أو لم توجد قرينة تُعَيِّنُ غير الأقرب " .

(١) من الآية (٢٧) في سورة " العنكبوت " .

(٢) همع الهوامع ١ / ٢٦٣ .

(٣) من الآية (٣٧) في سورة " غافر " .

(٤) من الآية (٥) في سورة " الجمعة " .

القاعدة الثالثة
" لا يجوز عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة "

الأصل في الضمير أن يرجع إلى اسم مذكور سبقه لفظًا ، مثل " محمد زارني فأكرمته " ، أو رتبةً مثل قوله ـ تعالى ـ : " وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ "(١) ، أو مذكور معنى لا لفظا مثل قوله ـ جلّ شأنه ـ : " وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ " (٢)، فالضمير يعود إلى السفينة المعلومة من السياق ، ومنه قول بشار :

إذا مـا غَضِـبْنا غَضْـبةً مُضَـرِيَّةً هَتكنا حِجابَ الشَّمْس،أو قَطَرَتْ دَما (٣)

فالضمير في"قطرَت" يعود الى السُّيوف ، التي يدل عليها سياق الكلام .

وقال ابن الحاجب في قول الشاعر :

فـلا مُزنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهـا ولا أَرْضَ أَبْقَـلَ إِبقالَهـا (٤)

" ودقها ودقا مثل ودقها ، فلو رجع الضمير إليها لصار مخبرًا أنه ليس مزنة تدق ودقا مثل ودق نفسها ، وهو فاسد ؛ لأنها تدق ودق نفسها ، فلا يستقيم أن يقصد إلى أن ينفي عنه فعل يماثله ، وإن لم تقدر محذوفًا كان أفسد إذ يصير المعنى : أنه ليس مزنة تدق ودق نفسها ، وهو فاسد ؛ لأن الأمر على خلافه ؛ إذ لا تدق مزنة ودق نفسها ، فوجب أن يكون التقدير : فلا مزنة

---

(١) من الآية (١٢٤) في سورة " البقرة " .

(٢) من الآية (٤٤) في سورة " هود " .

(٣) من الطويل ، في ديوان بشار بن برد ١٦٣ .

انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٧٤٨ ، والغريبين في القرآن والحديث ٢ / ٤٠٧ ، والأزمنة والأمكنة ١ / ٢٨٢ .

(٤) من المتقارب ، لعامر بن جوين .

انظر : الكتاب ٢/ ٤٦ ، والخصائص ٢/ ٤١١ ، والمقرب ١/ ٣٠٣ .

ودقت ودقا مثل ودق هذه المزنة المحذوفة ، كما تقول : " زيد لا يضرب رجلٌ ضَرْبَه ، ولا عالمٌ يَعْلَم عِلْمَه " ، فضربه وعلمه ليس راجعًا إلى "رجل وعالم" لفساد المعنى على حسب ما تقدم وإنما يرجع إلى " زيد " ، فكذلك ههنا ". (١)

وقد يعود الضمير على متأخر في اللفظ ، ورتبته التقديم ، وذلك إذا كان الضمير مكملًا معمولَ فعلٍ أو شبهه إن كان المعمول مؤخر الرتبة كما في " ضرب غلامَه زيدٌ " ، و" أضاربٌ غُلَامه زيد ؟ " .

ومنه قوله ـ تعالى ـ : " فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى " (٢) ، ومثله : " في بيته يُؤتَي الحَكَم " (٣)، و" شتى يؤوب الحلبة " (٤)، والكوفيون لا يجيزون مثل هذا .

وإنما جاز ذلك لأَن المعمول مؤخر الرتبة والمفسر في نية التقدم .

أما إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو : " ضرب غلامُه زيدا " فإن الجمهور يمنعون التقديم لعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، وحكى الصفار الإجماع عليه ، لكن أجازه أبو عبد الله الطوَال من الكوفيين وعزي إلى الأخفش ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك ؛ محتجا بوروده في الشعر كثيرًا ، مثل قوله :

ألا ليتَ شعري هل يلومَنَّ قومُه زُهيرًا على ما جَرَّ مِن كلّ جانبٍ (٥)

(١) أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٥٢ ـ ٣٥٣ .

(٢) الآية (٦٧) في سورة " طه " .

(٣) مجمع الأمثال ٢ / ٧٢ .

(٤) المرجع السابق ١ / ٣٥٨ .

(٥) من الطويل لأبي جندب الهذلىّ ، في ديوان الهذليين ٣ / ٨٧ .

ولكن قد يكون رجوع الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة ، ويكون ذلك واجبًا ، وذلك في ستة أبواب :

الباب الأول : باب الضمير ، وذلك إذا كان ضميرًا للشأن والقصة [١]، مثل قوله . تعالى . : " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " [٢] ، وقوله – جل شأنه . : " فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا "[٣].

الباب الثاني : باب المبتدأ والخبر ، وذلك إذا كان الضمير الواقع مبتدأ مخبرًا عنه باسم ظاهر يفسره غير ضمير الشأن ، نحو: " إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ". [٤]

قال الزمخشري : " هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه وأصله : " إن الحياة إِلَّا حَياتُنَا الدُّنْيا "، ثم وضع هِيَ موضع الحياة ؛ لأنّ الخبر يدل عليها ويبينها .

ومنه : " هي النفس تتحمل ما حملت " ، و" هي العرب تقول ما شاءت " [٥]

انظر : البديع ١ / ٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٦ ، وخزانة الأدب ١/٢٨٠، ٢٩٣.

(١) إن ذُكِر لفظه سمي ضمير الشأن ، وإن أُنِث سمي ضمير القصة ، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول ؛ لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه .

انظر : تمهيد القواعد ١/ ٥٥٧ .

(٢) الآية الأولى في سورة " الإخلاص ".

(٣) من الآية (٩٧) في سورة " الأنبياء " .

(٤) من الآيتين (٢٩) في سورة " الأنعام " ، و (٣٧) في سورة " المؤمنون ".

(٥) الكشاف ٣ / ١٨٧ ، وانظر : الدر المصون ٤ / ٥٩٣ .

الباب الثالث : باب التنازع ، وذلك إذا كان الضمير مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ، مثل قول الشاعر :

جَفـوني ولـم أجـفُ الأخـلاءَ إنَّنـي لغيـرِ جميـلٍ مِـنْ خليلـيَّ مُهْمِـلُ (١)

الباب الرابع : باب المدح والذم ، وذلك إذا كان ضمير المرفوع بـ " نعم ، وبئس " ، وما جرى مجراهما ، مثل " نعم رجلا محمد ، وبئس رجلا أبو جهل " ، بنـاء علـى أن المخصـوص مبتـدأ لخبـر محـذوف ، أمـا علـى أنـه مبتـدأ وخبـره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (٢) .

ومنه قول الشاعر :

لَـــنِعْمَ مَـــوئِلًا المَـــولى إِذَا حُـــذِرَتْ بأسَـاءُ ذِي البَغْـي واسْـتِيلَاءُ ذِي الإِحَـنِ (٣)

---

(١) من الطويل ، ولم يعرف قائله .

انظـر : شـرح التسـهيل لابـن مالـك ٢/ ١٧٠، وشـرح الأشـموني ١ / ٤١١ ، ٤٥٨ ، والمساعد ١ / ١١٤ ، والتصريح ١ / ٤٨٤ .

(٢) وذهـب الكوفيـون إلـى أنـه لا فاعـل مضـمر فـي نعـم ، بـل الاسـم المرفـوع بعـد نعـم (المخصوص) هو الفاعل بها .انظر : التذييل والتكميل ٢ / ٢٦٧ .

(٣) من البسيط ، ولم يعرف قائله .

انظـر : شـرح الكافيـة الشـافية ٢/ ١١٠٦ ، وشـرح التسـهيل لابـن مالـك ٣ / ٩ ، والمقاصد النحوية ٤ / ١٥٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٢ .

الباب الخامس : باب حروف الجر، وذلك إذا كان ضميرًا مجرورًا بـ " رُبَّ " [(١)]، مثل : رُبَّهُ رجلًا ، ومنه قول الشاعر :

وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ وَرُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِن عطبه [(٢)]

الباب السادس : باب التوابع ، وذلك إذا كان ضميرًا مبدلًا منه ظاهر مفسِّر له ، مثل : " أكرمته محمدًا ".

ولزم على ذلك عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهو جائز في هذا الباب .

قيل : ومنه قول بعض العرب : " اللهمّ صلّ عليه الرّءوف الرّحيم ".[(٣)]

ومن هنا كان يلزم تقييد هذه القاعدة ، فيقال : " لا يجوز عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة غالبا ".

---

(١) ويجب أن يكون بعد هذا الضمير نكرة تميزه وتفسره ، وأن يكون هو مفرد مذكرا ، فيقال : ربه امرأة لا ربها .

(٢) من البسيط ، ولم يعرف قائله .

" واهٍ " معناه : رُبَّ واهٍ . من " وهى الحائط " إذا هم بالسقوط. ، و" رأبت " أصلحت و" وشيكا " سريعًا ، و" صدع " شق ، و" عطبه " صفة مشبهة من العطب وهو الفساد.

انظر : الزاهر في معاني كلمات الناس ٢ / ١١٩ ، الصحاح (وشك) ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٤ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٢٠٥ .

(٣) حكاه الكسائي على أنه من باب النعت لا البدل ، وذكر ابن عصفور أن في ذلك خلافا وأن الأخفش يجيزه وغيره يمنعه ، وأن الصحيح الجواز .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٣ ، ٢ / ١٧٠ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٦ وتمهيد القواعد ١ / ٥٣٤ ، ٤ / ١٧٩٠ ، ومغني اللبيب ١/ ١٥٨ ، ٤٨٠ ، ٥٩٣ ، ٦٣٩ .

القاعدة الرابعة

" النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة ، أو نكرة كان الثاني عين الأول "

قد يعاد اللفظ في الكلام ، وإعادته لها أربع صور :

فالنكرة إما أن تعاد نكرة مثل " ربحت درهمًا فأنفقت درهمًا " ، وإما أن تعاد معرفة مثل " ربحت درهمًا فأنفقت الدرهم " .

والمعرفة إما أن تعاد معرفة مثل " ربحت الدرهم فأنفقت الدرهم " ، وإما أن تعاد نكرة مثل " ربحت الدرهم فأنفقت درهمًا " .

يقول النحويون : إذا قال القائل : " ربحت درهمًا فأنفقت درهمًا " ، فظاهر الأمر أن يكون مراده أنني أنفقت مثل ما ربحت ، لا هو بعينه . (١)

وإذا قال : " ربحت درهمًا فأنفقت الدرهم " ، أو : " ربحت الدرهم فأنفقت الدرهم " أو : " ربحت الدرهم فأنفقت درهمًا " فالمراد بالثاني هو الأول لا غيره .

معنى هذا أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإذا أعيدت معرفة أَو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول . (٢)

قال الشاطبي : " ولهذا أخذ كثير من الناس " إن لكل عسر يسرين " من قوله . تعالى . : " فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا " (٣) ؛ لأنه لو أراد

---

(١) قال ابن الخشاب : " وإن كان غير ممتنع أن يكون قد أخرجه بعينه " . المرتجل ٣٠٠.

(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٧٢ ، و١٧٥ ، والمقاصد الشافية ٦ / ٣٢٢ . ٣٢٤ ، واللباب ٢ / ١٣٦ .

(٣) الآيتان (٥ ، ٦) من سورة سورة الشرح

اليسر الأول لقال: إن مع العسر اليسر ، كما قال ـ تعالى ـ : " كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ". (١)

وقد نظم السيوطي هذا في عقود الجمان فقال :

ثُـمَّ مِـنَ القَواعِـدِ المُشْـتَهَرَهْ إِذَا أَتَـتْ نَكِـرَةٌ مُكَـرَّرَهْ

تَغَـايَرَا وَإِنْ يُعَـرَّفْ ثَـانِي تَوَافَقَـا كَـذَا المُعَرَّفَـانِ

شَـاهِدُهَا الَّـذِي رَوَينَـا مُسْـنَدَا لَـنْ يَغْلِـبَ اليُسْـرَينِ عُسْـرٌ أَبَـدَا (٢)

ويـرد علـى هـذه القاعـدة مـا لا يتفـق مـع إطلاقهـا (٣):

* فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة مثل قوله ـ تعالى ـ : " وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ " (٤)، والله إله واحد ـ سبحانه وتعالى ـ .

وقَوله ـ تعالى ـ : " اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً " (٥)، يعني قوة الشباب .

ومنه باب التوكيد اللفظي .

* وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة مثل قوله ـ سبحانه ـ: " زِدْنَاهُمْ عَـذَابًا فَـوْقَ الْعَـذَابِ " (٦)، والشـيء لا يكـون فـوق نفسـه .

(١) من الآيتين (١٥ ، ١٦) في سورة " المزمل " ، المقاصد الشافية ٦ / ٣٢٢ .

(٢) عقود الجمان ٤٥ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٨٦٢ ـ ٨٦٥ .

(٤) من الآية (٨٤) في سورة " الزخرف " .

(٥) من الآية (٥٤) في سورة " الروم ".

(٦) من الآية (٨٨) في سورة " النحل ".

وقوله ـ سبحانه ـ : " وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ". (١)

* وقد تعاد المعرفة معرفة أيضًا مع المغايرة مثل قوله ـ تعالى ـ : " قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ " (٢)، فإن الملك الأول عام والثاني خاص ، وقوله ـ جل شأنه ـ : " هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ " (٣) فإن الأولى العمل والثاني الثواب ، وقوله ـ عزّ وجلّ ـ : " وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ " (٤) فإن النفس الأولى القاتلة والثانية المقتولة ، وكذلك العين ، والأنف ، والأذن ، والسن الأولى منهما غير الثانية ، ومثل قوله ـ سبحانه ـ : " وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ". (٥)

* وقد تعاد المعرفة نكرة مع المغايرة كذلك مثل قوله ـ سبحانه ـ : " يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ " (٦) ، فهم قد سألوا كتابا غير

(١) الآيتان (١٥٥، ١٥٦) من سورة " الأنعام ".
(٢) من الآية (٢٦) في سورة " آل عمران " .
(٣) الآية (٦٠) من سورة " الرحمن " .
(٤) من الآية (٤٥) في سورة " المائدة " .
(٥) من الآية (٤٨) في سورة " المائدة " .
(٦) من الآية (١٥٣) في سورة " النساء " .

كتابهم ، وقوله ـ عزّ وجل ـ : " قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ " [١]، ومثل قَوله :

بِـــلادٌ بهـــا كنَّـــا وكنَّـــا نُحِبُّهـــا إذ النَّـاسُ نـاسٌ والزَّمـانُ زمـانُ [٢]

فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائدة ، وقوله :

صَـــفَحْنَا عَـــنْ بَنِـــي ذُهْـــلٍ وَقُلْنَـــا الْقَـــوْمُ إِخْـــوَانُ

عَسَـــى الْأَيَّـــامُ أَنْ يُـــرْجِعْنَ قَوْمًـــا كَالَّـــذِي كَـــانُوا [٣]

ومن هنا فإنه كان يلزم تقييد هذه القاعدة ، فيقال : " إذا أعيدت النكرة نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة ، أو أعيدت المعرفة معرفة ، أو نكرة كان الثاني عين الأول إلا إذا وجدت قرينة ". [٤]

القاعدة الخامسة

" الفضلة ما يجوز الاستغناء عنه ، والعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه "

(١) من الآيتين (١١٠) في سورة " الكهف " ، و(٦) في سورة " فصلت ".

(٢) من الطويل ، قال الدسوقي في حاشيته على المغني ٣ / ٤٧١ هو لرجل من عاد . انظر : مغني اللبيب ٨٦٣ ، ونظم الدرر ٢٢ / ١٢٦ .

(٣) من الهزج ، في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٦ .
قال التفتازاني : " ومثله كثير في الكلام كقوله : " هَذَا الْعِلْمُ عِلْمُ كَذَا ، وَكَذَا " ، وَ" دَخَلْت الدَّارَ فَرَأَيْت دَارًا كَذَا ، وَكَذَا ". انظر : مغني اللبيب ٨٦٣ ، وشرح التلويح للتفتازاني ١ / ١٠٦ ، خزانة الأدب ٣ / ٤٣١ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ٨٦٣ ، وشرح التلويح ١ / ١٠٦ .

قال الشاطبي ـ معلقا على كون الحال فضلة ـ : " والفضلة مقابل العمدة ، وهو ما استغنى الكلام عنه ، نحو : " جاء زيدٌ راكبًا " ، فـ " راكبًا " لو لم يأت به لصح الكلام ، وتم بأجزائه ، وكذلك إذا قلت:"زيدٌ منطلقٌ راكبًا".

فلو لم تأت للفعل بفاعل ، ولا للمبتدأ بخبر لكان " راكبًا " فاعلًا مع الفعل وخبرًا مع المبتدأ ، فكنت تقول : " جاء راكبٌ " ، و " زيد راكبٌ "، فيكون إذ ذاك عمدةً لا فضلة ؛ لأن الكلام لا يستغني عنه ، فلا يكون إذ ذاك حالًا ، فهذا معنى كونه فضلة ، فتحرز إذا منه في قولك : قام راكبٌ ، وزيدٌ راكبٌ ، وإن كان وصفًا من الأوصاف " .

ثم عقب الشاطبي بعد ذكر هذا الكلام وغيره من شروط الحال بقوله : " ثم فيه ـ بَعْدُ ـ نظر ؛ فإن هذه الأوصاف لم توف بالمقصود على ما ينبغي في التعريف ـ يعني تعريف الحال ـ .[١]

ولكن قد يعرض للنكرة ما يجعلها غير مستغْنًى عنها [٢]، وذلك :

١ ـ كالمفعول به ، إذا وقع في جواب سؤال ، مثل أن يقال : " من ضربت ؟ " ، فيقال : " ضربت زيدا " .

أو وقع محصورا ، مثل " ما ضربت إلا زيدا " .

أو حذف عامله ، مثل " إياك والأسد " .

٢ ـ الحال إذا عرض لها ما يمنع الاستغناء عنها ، وذلك أمران :

(١) انظر : المقاصد الشافية ٣ / ٤١٧ ، ٤١٩ .

(٢) انظر : شرح الألفية للمكودي ١ / ١٣٢ ـ ١٣٣ .

أولهما : إذا نابت عمّا لا يُستغنَى عنه ، كالتي سدت مسد الخبر، مثل " ضربى زيدا قائما " ، أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل ، مثل " أقائمًا وقد قعد الناس؟ ".

ثانيهما : إذا توقف المراد على ذكرها ، وذلك له صور منها :

الصورة الأولى : إذا نفي عاملها ، أو نهي عنه ، مثل قوله ـ تعالى ـ: " وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا " (١) ، وقولنا : " لا تأتِ راكبا " ، و" ما حضر محمد راكبا "، فالنهي ، والنفي هنا مقيدان بصفة معينة فلو أسقط مرحًا – في غير القرآن – لفسد الكلام من جهة المعنى ؛ لأنه إذا قيل : " وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ " صار النهي عامًّا ، فيقتضي عدم المشي في الأرض مطلقا ، مع أن المقصود تقييد المشي المنهي عنه بـ " مرحا " ، ولو قيل : " ما حضر محمد " بحذف " راكبا " لكان نفيا لحضوره مطلقا ، ومثله " لا تأتِ راكبًا " .

ومثل ذلك قوله ـ تعالى ـ : " وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ " (٢) ، وقوله عزّمن قائل : " لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ". (٣)

الصورة الثانية : إذا أجيب بها استفهام ، مثل " جئت راكبا " لمن قال : " كيف جئت ؟ " .

الصورة الثالثة : إذا قصد حصرها كقوله ـ تعالى ـ : " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا " (٤) ، وقول الشاعر :

---

(١) من الآية (٧٣) في سورة " لقمان " .

(٢) الآية (٣٨) في سورة " الدخان " .

(٣) من الآية (٤٣) في سورة " النساء " .

(٤) من الآيتين (١٠٥) في سورة " الإسراء " ، و(٥٦) في سورة " الفرقان ".

لـيس مَـنْ مـاتَ فاسـتَراحَ بميْـتٍ إنمـا الميْـتُ مَيِّـتُ الأحيـاءِ

إنَّمـا الميـتُ مَـنْ يعـيشُ كئيبًـا كاسِـفًا بالُـه قليـلَ الرَّجَـاءِ [1]

الصورة الرابعة : إذا لم تتم فائدة الكلام التي هي فيه إلا بذكرها ، كقوله . تعالى . : " وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ " [2]، وما ورد في الحديث الشريف : " نهى رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم . عن بيع الحيوان اثنين بواحد " [3] أي : متفاضلا ، فقد وقع قوله : " اثنين بواحد " حالا ، ولا يجوز حذفه حتى لا يؤدي المعنى إلى النهي عن بيع الحيوان مطلقا ، وقول الشاعر :

عـدوُّك مَـن يُرضـيك مُـبْطِنَ إحْنـةٍ ومُبـدي دليـل الـبُغض مثـلُ صـديقِ [4]

٣ . النعوت التي يتوقف المعنى المراد عليها مثل " ما في الدنيا رجل يبغضك " ، فـ " يبغضك " نعت للمبتدأ .

---

(١) من الخفيف ، لعدى بن الرعلاء الغسانى

ولَو أسقط مرحا وكثيبا فسد الْمَعْنى

انظر : الأصمعيات ١٥٢ ، وشرح قطر الندى ٢٣٥ ، وشرح الألفية للمكودي ١٣٣ .

(٢) الآية (١٣٠) في سورة " الشعراء " .

(٣) موطأ مالك ٤ / ٩٤٤ ، رقم الحديث (٢٤٠٤) ، ورواه ابن حنبل في مسنده ٢٢ / ٢٣٤ .

(٤) من الطويل

ولو حذف " مبطن إحنة " لصار المعنى : عدوك من يرضيك ، وهذا غير مراد .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥٤ ، والتذييل والتكميل ٩ / ١٤٩ .

قال ابن مالك : " ولو حذف انتفت الفائدة ، ومثل ذلك كثير "[١].

٤ ـ المجرور في مثل " وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ". [٢]

قال أبو حيان : ولو حذفت " له " انتفت الفائدة .[٣]

إذن فالفضلة هنا ما يقع بعد تمام الجملة . بمعنى أن يكون الفعل قد أخذ فاعله ، والمبتدأ خبره ـ لا ما يصح الاستغناء عنه .[٤]

قال ابن مالك : " وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة ، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة " .[٥]

فعقب أبو حيان على قوله هذا : " وأما عروض الاستغناء عن العمدة فلا نعلمه موجودًا في لسان العرب ، إلا إن كان يعنى بذلك الحذف ، كحذف المبتدأ ، أو الخبر ، أو إذا استغني عنه بالفاعل فيمكن ذلك ، ولا نقول فيما حذف من العمد وهو مراد إنه عرض له جواز الاستغناء عنه ". [٦]

ومن هنا فإنه كان يلزم تقييد هذه القاعدة ، فيقال : " الفضلة ما يجوز الاستغناء عنه في أصل التركيب ، ما لم يعرض ما يوجب خلاف ذلك " .

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٥٤ .

(٢) الآية (٤) في سورة " الإخلاص " .

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٤٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، والتذييل والتكميل ٩ / ١٤٩ ، ومغني اللبيب ٦٠١ ، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٢٠ ـ ٢٣٢٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٤٥ .

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٣ / ٤٢٢ ، وشرح قطر الندى ٢٣٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣٢١ ـ ٣٢٢ .

(٦) التذييل والتكميل ٩ / ٧.

القاعدة السادسة
" كل فعل لا بد له من فاعل "

وذلك لأن كل فعل يتضمن حدثا ، وكل حدث لا بد له من محدِث عقلا ، والمحدث هو الفاعل ، ففي مثل " قام زيد " " قام " تدل على " زيد " بالضرورة إذ يلزم من وجود القيام وجود من قام ؛ إذ لا يمكن عقلا وجود حدث دون من أوجده .

ومن هنا فإن النحويين يقولون : إنه لابد لكل فعل من فاعل ظاهر ، أو مقدر ، مثل " فاز المُتَّقي ، وربح " .

يقول الشاطبي : " إنه يستفاد من قول ابن مالك في الألفية :

" وبعد فِعْلٍ فاعِلٌ فإن ظهر فَهْوَ ، وإلا فَضَمِيرٌ استَتَرْ "

أن كل فِعْلٍ لا بدّ له من فاعل ، وأنه لا يوجد فعلٌ لا فاعل له البتّةَ ؛ لقوله :

وبعد فِعْلٍ فاعِلٌ فإن ظهر فَهْوَ .. إلى آخره

يعنى أن ذلك لازمٌ للفعل ، وإذا لزم ذلك له ظهر أن الفعل لا يخلو من فاعل ، فإن ظهر فذاك ، وإلا فهو مستترٌ فيه " .[1]

وهذه القاعدة لها استثناء :

* فالفعل المؤكِّد لفعل قبله توكيدا لفظيا لا فاعل له ؛ لأنه لم يؤت به للإسناد ، وإنما لمجرد التوكيد ، مثل " ظهر ظهر الحق " ، وكقول الشاعر :

---

(١) الم
قاصد الشافية ٢ / ٥٤٩ .

فـأينَ إلـى أيـنَ النَّجـاةُ ببغلتـي أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احبسِ أحبسِ [1]

قال ابن هشام : " فاللاحقون فاعل بالأول ، والثاني لا فاعل له ؛ لأنه لم يؤت به للإسناد ، بل لمجرد التوكيد " .[2]

وكذلك اسم الفعل في مثل قوله ـ تعالى ـ : " هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ " [3]

فـ " هيهات " الثاني لا فاعل له ؛ لأنه إنما أتى به للتقوية .

قال السمين : " هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ : اسمُ فعلٍ معناه : بَعُدَ ، وكُرِّر للتوكيد ". [4]

(١) من الطويل ، لم يعرف قائله .

وقيل بل هو من التنازع .

وقيل : اللاحقون فاعل بالاثنين ، لا تحادهما لفظًا ومعنىً كأنَّهما عاملٌ واحدٌ ، والصواب الأول .

ويرّد الثاني أنَّهُ لم يقل : أتوك أتاك ، ولا أتاك أتوك ، ولو كان من التنازع لأعمل أحدهما فيه ، والآخر في ضميره ، ويردّ الثاني أنَّ الحكم الثابت للأول باستقلاله ، فكيف يجعل جزء عامل بعد ما استقرَّ له أنَّهُ عاملٌ تامٌّ ".

انظر: الخصائص ٣ / ١٠٣ـ ١٠٩، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ ، وتخليص الشواهد ٥١٣ ـ ٥١٤ .

(٢) تخليص الشواهد ٥١٣ ـ ٥١٤ ، وانظر : تعليق الفرائد ١ / ٧٧ ـ ٧٨ ، وشرح المكودي المكودي ١١٠.

(٣) من الآية (٣٦) في سورة " المؤمنون ".

(٤) الدر المصون ٨ / ٣٣٥ .

• والأفعال التي تتصل بها " ما " الكافة ، مثل : " قلما ، وكثر ما ، وطالما " تكفها " ما " عن العمل ، مثل " قلما يفوز مقصر " [1] ، و" كثر مَا فعلت كَذَا " ، و " طالما نصحتك " .

قال العيني : " والذي عليه الجمهور أن " ما " هاهنا كافة ، فلا تتصل إلا بثلاثة أفعال ، وهي : " قلّ ، وكثر ، وطال " ، وعلة ذلك شَبَهُهُنَّ بـ " رُبَّ " ولا تدخل حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها ، وأما قول المرار :

صددتِ فأطْولتِ الصُّدُودَ وقلما وصَالٌ على طول الصُّدود يدوم [2]

(١) قال في التذييل والتكميل ٤ / ٢١٤ : " قلما " فعل ، لكن لما استعملته العرب للنفي ، فقالت : " قلما يقوم زيد " في معنى : " ما يقوم زيد " لم يحتج إلى فاعل ، كما أن " ما " لا تحتاج إلى فاعل ، بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال ، فتقول : " قلما يقوم زيد ".

(٢) من الطويل ، نسب إلى المرار الفقعسي ، وهو في ديوانه ٤٨٠ ، وإلى عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحقات ديوانه ٤٩٤ .
وقال الشاطبي في المقاصد الشافية ٤ / ٥٤٩ . ٥٥٠ : " وهذا لا يتعيَّن ، فقد يمكن أن تصير قلّ مع ما حرف نافيًا بمنزلة ما ، ولذلك تُستعمل للفي المحض ، فغلبت عليها الحرفية ، وإذا كان كذلك فليست مما يطلب فاعلًا ، وأظنّ أن منهم من أبقاها على فعليّتها ، وجعل فاعلها الشاطبي ما وما بعدها من الفعل على أن تكون ما مصدرية ، نحو : أعجبني ما صنعت ، فكأنك قلت : أعجبني صنعُك ، فقولك : قلّما يقوم زيد ، في تأويل : قلّ قيام زيد– ومنهم من جعلها زائدة ، ووصالٌ فاعلٌ " .
وانظر: الكتاب ١/ ٣١ ، و ٣ / ١١٥ ، وليس في كلام العرب ١١٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١ / ٢٤٧ ، و٣ / ٣٢٤ ، والمنصف ١/ ١٩١، ٢٦٧ ، والممتع في التصريف ١ / ٣١١ .

فقال سيبويه : ضرورة ، وقال الفارسي : " طالما ، وقلما ، وكثر " ما لا فاعل لهن ؛ لأن الكلام لمّا حمل على النفي استغنى عن الفاعل ، وما هنا عوض عن الفاعل " . (١)

قال الشيخ خالد : " وأما " وصال" فهو فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور ، وهو " يدوم " ، والتقدير " قَلما يَدُوم وصال يَدُوم " ، على حد " إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ". (٢)

وبعض المحققين يعرب " ما " مصدرية ، والمصدر منها ومن صلتها في محل رفع فاعل ، وذلك التزاما للأصل الذي يقضي بأن يكون لكل فعل أصلي فاعل ، ففي مثل : " طالما أديت الواجب " يكون التقدير : طال أداؤك الواجب وهكذا ... إلخ . (٣) وأما " وصال " فهو فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل الفعل المذكور . " وهو يدوم " . والتقدير : قَلما يدوم وصال يدوم ، على حد " إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ "(٤).

قال ابن عصفور : " إن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، ويدل على ذلك أن " قلما " فعل لكن العرب استعملته للنفي ، فقالت : " قلما يقوم زيد " في معنى ما يقوم زيد ، فلم يحتج إلى فاعل

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٩٨ ، والمقاصد النحوية النحوية ٣ / ١٠٢٣ . ١٠٢٤ ، ولم أصل إلى قول الفارسي في كتبه .

(٢) من الآية (١٧٦) في سورة " النساء " ، وانظر : موصل الطلاب ١٥٤ .

(٣) ضياء السالك ٢/ ٣٧ .

(٤) من الآية (١٧٦) في سورة " النساء " . انظر : موصل الطلاب ١٥٤.

كما أن " ما " لا تحتاج إلى فاعل ، بل صارت " قلما " بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال " .[١]

وقال الشيخ خالد الأزهري : " الفعل المكفوف عن طلب الفاعل لا يدخل إلا على الجمل الفعلية ؛ لأنه أجري مجرى حرف النفي فقولك : " قَلما تقول " بمعنى ما تقول ، قاله ابن مالك ". [٢] وقال الشاعر :

يا ابنَ الزّبيرِ طَالمَا عَصَيكا وطالما عَنّيتَنا إليكا [٣]

• و " كان " الزائدة مثل " الفقر – كان – مذلة " ، فقد ذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها ؛ لأن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل . [٤]

وقال أبو حيان : " كان " لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة " أمس " ، فكما أن " أمس " لا يحتاج إلى فاعل ، فكذلك ما استعمل استعماله . [٥]

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٩٨ مع حاشية رقم (٣) ، و تمهيد القواعد ٣ / ١١٥٨ .

(٢) موصل الطلاب ١٥٤. ١٥٥ .

(٣) رجز لرجل من حمير .

انظر : نوادر أبي زيد ٣٤٧ ، والمقرب ٢/ ١٨٢، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٦٠ .

(٤) انظر : المسائل البغداديات ١١٣ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٢١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٩٤ ، وضياء السالك ٢ / ٣٧ .

(٥) التذييل والتكميل ٤ / ٢١٤.

وذهب السيرافي والصيمري إلى أن فاعلها مضمر ، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنه قيل كان هو ـ أي : كان الكون ـ ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها . (١)

قال ابن مالك : " وزعم السيرافي أن " كان " الزائدة مسندة إلى مصدر منوي ، ولا حاجة إلى ذلك " .(٢)

• ومن ذلك ما ذهب إليه الفراء في " خلا ، وعدا ، وحاشا " أنها أفعال لكن لا فاعل لها .

قال ابن يعيش : " وكان الفرّاء من الكوفيين يزعم أن " حاشا " فعل ، لا فاعل له " . (٣)

قال الأشموني : " والنصب بعدها إنما هو بالحمل على " إلا " (٤) ، ولم ينقل عنه ذلك في "خلا" و"عدا " ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك " .(٥) (٥).

وقال في موضع آخر : " "خلا " : فعل ماضٍ جامد ، فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره : هو ، ويرى بعضهم أنَّه لا فاعل له ، لأنه بمعنى حرف الاستثناء " إلا " . (٦)

---

(١) انظر : التبصرة و التذكرة ١/ ١٩١ ، ١٩٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦١ ، ولم أصل إلى قول السيرافي في شرحه للكتاب ، أو شرحه لأبياته .

(٣) شرح المفصل ٤ / ٥١٢ وانظر: شرح الأشموني ١ / ٥٢٧ ، وهمع الهوامع ٢/٢٨٠ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٧ .

(٥) شرح الأشموني ١ / ٥٢٧ ، وانظر : المقاصد الشافية ٤ / ٥٥٠ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٦٠.

ومن هنا كان يلزم تقييد هذه القاعدة ، فيقال : " كل فعل لابد له من فاعل ما لم يصرفه صارف عن طلبه " .

القاعدة السابعة

" لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل "

و : " تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل "

لا يقع المعمول إلا في الموقع الذي يقع فيه عامله ؛ لأنه الأصل وهو فرع عنه ، وتابع له ، ففي المواضع التي يجوز تقدم العامل يجوز تقدم المعمول ، وإذا امتنع تقدم العامل في موضع امتنع تقدم المعمول .

يقول الأنباري : " المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنك لو قلت " القتال زيدًا حين تأتي " فنصبت " زيدا " بـ " تأتي " لم يجز ؛ لأنه لا يجوز أن تقدم " تأتي " على " حين " فتقول : " القتال تأتي حين " ، فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعًا كما امتنع ههنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ؛ لأن المعمول تَبَعٌ للعامل ، فلا يفوقه في التصرف ، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدَّمْنَا التابع على المتبوع ؛ ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضية المَعْدَلَة . " [1]

ويقول : " المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول " زيدًا أكرمت " إلا بعد أن جاز " أكرمت زيدًا ". [2]

---

(١) الإنصاف ١ / ٥٨ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٣١ .

قال ابن مالك : " وهذه شبهة شهرت عند النحويين ، وفيها ـ إذا لم تقيد ـ ضعف ". (١)

وقال : " تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل غالبًا " (٢)

فهذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلًا في كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المُسَلَّم به الذي لا يتطرق إليه النقض ، مع أن هذا الحكم أغلبي لا كُلِّيّ .

فالغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل ، فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله . (٣)

قال ابن مالك : " المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، نحو : " أمّا زيدًا فاضربْ " ، و" عمرًا لا تُهِنْ " ، و" حَقَّك لن أُضَيِّع " . (٤)

ومما ورد من تقديم المعمول دون أن يجوز ذلك في العامل :

١ ـ تقديم معمول الخبر على المبتدأ إذا كان هذا الخبر فعلًا مسندًا إلى ضمير الواحد ، مثل " الدرسَ محمدٌ فهم " ، ففي " محمد فهم " لا يجوز عند البصريين تقدم الخبر (فهم) ، ويقال : " فهم محمد " على أن يكون في " فهم " ضمير مستتر، وجملته خبر مقدم ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٩ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ١ / ٤٠٢ ، ومنحة الجليل ١ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٤ ، وانظر : تمهيد القواعد ٣ / ١١٢٤ .

قال ابن هشام : " لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو " عمرٌو ضرب زيدًا " ، فيقولون " زيدًا عمرٌو ضرب ". (١)

فأجازوا تقديم المعمول وإن لم يجيزوا تقديم عامله ؛ لأن المانع من تقديم العامل الالتباس ، وذلك معنى خاص به دون المعمول ، وهذا ليس على إطلاقه ، بل هو مخصوص بما إذا كان الفعل مسندًا إلى ضمير الواحد نحو قولك : " محمد حضر " فأما إذا كان الفعل مسندًا إلى ضمير الاثنين نحو : " المحمدان حضرا " ، أو إلى ضمير الجمع نحو : " المحمدون حضروا " ، فإنه يجوز التقديم فتقول : " حضرا المحمدان ، وحضروا المحمدون ".(٢)

٢ ـ تقديم معمول خبر " إن " ـ إذا كان ظرفًا ، أو جارًا ومجرورًا ـ على اسمها ، مثل " إن عندك زيدًا جالسٌ " بتقديم معمول خبر " إن " (عندك) في حين أنه لا يجوز " إن جالسٌ زيدًا " بتقديم الخبر (جالس) ، ومنه قول الشاعر :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنّ بُحبّهَا أَخَاك مُصَابُ القَلْب جَمٌّ بَلَابِلُهْ (٣)

(١) انظر : مغني اللبيب ٧٩٥ .

(٢) انظر : التصريح ١ / ٢٤٤ ، ٣١٤ .

(٣) من الطويل ، لم يعرف قائله .

" لا تلحني " : لا تلمني ولا تعذلني ، و" جم " : كثير، عظيم ، و" بلابله " : وساوسه جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .

انظر : الكتاب ٢ / ١٣٣ ، وشرح الكتاب للسيرافي٢ / ٤٦٤ ، ومغني اللبيب ٩٠٩ .

فجاز هنا تقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل توسعًا . [١]

٣ـ تقديم معمول الفعل الواقع بعد نفي ، أو نهي ، أو طلب ، مثل " العِلْمَ لم أهجر " ، و " العِلْمَ لن أهجر " ، و " العِلْمَ لا تهجر " ، و " العِلْمَ لتحفظْ " بتقديم المعمول (العِلْم) على النفي والنهي ، والطلب ، مع أنه لا يجوز تقديم عامله .

قال ابن مالك : " تقديم معمول العامل العارض مَنْعُ تَقَدُّمِه مُنَبِّهٌ على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض العارض ، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه ، ما لم يكن في ذلك إخلال ملازم ، لأن منعه مفوّتٌ للتنبيه على الأصل ولأجل ذلك جاز أن يقدّم على : لن ، ولا ، واللام الطلبيتين معمولاتُ معمولاتِهن نحو : زيدًا لن أضرب ، وعمْرًا لم أكرم ، العلمَ لتطلبْ ، والجاهلَ لا تصحبْ " .[٢]

٤ . تقديم معمول الفعل الواقع بعد " أمّا " ، مثل قوله . تعالى . : " فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ " [٣]، ومثل " أمّا زيدًا فاضرب " بتقديم " المعمول (اليتيم ، وزيدًا) في حين لا يجوز تقديم عامله (تقهر ، واضرب) فإنه لا يجوز لهذا

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٣٣ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٣١٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٩/١ .
(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٣ .
(٣) الآية (٩) في سورة " الضحى ".

العامل هنا أن يلي " أما " ولابد من فاصل ، فتقدم المعمول . وهو المفعول . لهذا الغرض . [١]

ومن هنا كان يلزم تقييد هذه القاعدة ، فيقال : " لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل غالبًا " ، و " تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل غالبًا " .

(١) انظر : تمهيد القواعد ٤/ ١٧٤٧ ، واستفدت في إحصاء هذه المواضع من " حاشية منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل " للشيخ محيي الدين ١ / ٢٧٨ ، ٢٧٩.

القاعدة الثامنة
" من شروط المفعول لأجله اتحاده بالمعلل به فاعلا " .

والمفعول لأجله هو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه وقتًا وفاعلًا [١]، مثل قوله . تعالى . : " يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ " [٢]

ففي الآية المذكورة " الحذر " مصدر ، ذكرعلة لجعل الأصابع في الآذان وفاعل " الجعل " و" الحذر " واحد ، وهم الكفار . [٣]

قال ابن يعيش : " : أما اشتراط كونه فعلًا لفاعل الفعل المعلَّل فلأنه علة وعذر لوجود الفعل ، والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل ، وإذا كان متضمنا له صار كالجزء منه يقتضي وجودُه وجودَه ، فإذا كان ذلك كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك ، نحو : " ضربتُه تقويمًا له ، وتأديبًا " ، فكما أنّ الضرب لك فكذلك التقويمُ والتأديبُ لك ؛ إذ هو معنى داخلٌ تحته ، ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل ، لخلا الفعل عن علة ، وذلك لا يجوز ؛ لأنّ العاقل لا يفعل فعلا إلا لعلة ، ما لم يكن ساهيًا أو ناسيًا " . [٤]

فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب ، فلا يجوز : " جئتك محبتَك إياي " ؛ لأن فاعل " المجيء " المتكلم ، وفاعل " المحبة " المخاطب . [٥]

ويجر المصدر حينئذ بلام الجر أو ما في معناها ، كقول أبي صخر الهذلى :

---

(١) انظر : شرح قطر الندى ٢٢٦ ، ودليل الطالبين ٥٥ .

(٢) من الآية (١٩) في سورة " البقرة ".

(٣) التصريح ١ / ٥١١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٥١ .

(٥) انظر : أوضح المسالك ٢ / ١٩٨، وشرح الأشموني ١ / ٤٨١ .

وإنـــي لَتَعْرونـــي لـــذِكراكِ هـــزَّةٌ كما انْتفض العصفورُ بَلّلهُ القَطْرُ [١]

فإن اختلف الفاعلان اصطلاحًا ، واتفقا تقديرًا جاز النصب على المفعول لأجله كما في قوله ـ تعالى ـ " هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا " [٢]، وقوله ـ ـ عزّ وجلّ ـ : " وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا " [٣] ففاعل الفعل " يُرِي " في الآية الأولى ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة (الله) في الآية السابقة (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ). [٤]

وفي الآية الثانية يعود على لفظ الجلالة في آية قَبْلُ (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُون)[٥] ، وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون .

ومع ذلك أجازوا أن يكون نصب " خوفا وطمعا " على المفعول لأجله [٦]، [٦]، وأن الاتحاد في الفاعل تقديري ، فإن معنى " يريكم " يجعلكم ترون فيكون فيكون فاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع .

قال ابن مالك : " لأن معنى يريكم يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية فاعل

---

(١) من الطويل في شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٧

انظر : المقرب ١ / ١٦٢ ، والمطالع السعيدة ٣٠٦ ، والبحر المحيط ١ / ٢٧٦ ، والفصول المفيدة ١٥٧ .

(٢) من الآية (١٢) في سورة " الرعد " .

(٣) من الآية (٢٤) في سورة " الروم " .

(٤) من الآية (١١) في سورة " الرعد " .

(٥) من الآية (١٧) في سورة " الروم " .

(٦) انظر : التبيان ٢ / ٧٥٤ .

الخوف والطمع في التقدير ". [١]

أما ابن خروف فلا يرى هذا الشرط (اتحاد الفاعل) ويتخذ من هاتين الآيتين . وغيرهما مما ورد فيه اختلاف الفاعل الاصطلاحي ، واتحاده تقديرا . سندًا لعدم اشتراط هذا الشرط فيرى أن كُلًّا من" خوفا " ، و" طمعا " مفعول لأجله مع عدم تحقق هذا الشرط فيهما . [٢]

ومثل الآيتين في كون الفاعل غير واحد في اللفظ ، وواحدا في التقدير- كما قال ناظر الجيش . [٣] قول النابغة :

وحَلَّت بُيوتي في يَفَاعٍ مُمنَّع يُخال به راعي الحمولة طائرا

حِذارًا على أن لا تصابَ مَقادَتي ولا نِسوَتي حتَّى يَمُتنَ حرائرا [٤]

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٧.

(٢) وقيل : إن الكلام على حذف مضاف . أي إرادة خوف وطمع . ، أو " خوفا وطمعا " حالان بمعنى " خائفين " ، و" طامعين " ويجوز أن يكونا مصدرين منصوبان مفعولا مطلقا ، وناصبهما محذوفٌ ، أي : يخافون خَوْفًا ويطمعون طَمَعًا ، ويجوز أن يكون بعضَ المصادر قد ناب عن بعض ، يعني : ان الأصل : يُريكم البرقَ إخافةً وإطماعا ؛ فإنَّ المُرْئِي ، والمُخِيف ، والمُطْمِع هو الله . تعالى . . انظر : الدر المصون ٧ / ٣١ ، ٣٢ .

(٣) انظر : تمهيد القواعد ٤ / ١٨٨٠ .

(٤) من الطويل ، للنابغة الذبياني ، في ديوانه ٥٩، ٦٠ .

واليفاع الموضع المرتفع ، و الحَمولة . بفتح الحاء . التي أطاقت الحمل من الإبل ، والحرائر : جمع حرة .

يقول : من أجل حذاري أن تصاب مقادتي : أي: لئلا أقاد إليك أنا ونسوتي نزلت هذا الجبل .

انظر : الكتاب ١ / ٣٦٨ ، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ١ / ٢٤، والغرة لابن الدهان ٧٢/٢.

فإن فاعل " حلّت " في الظاهر غير فاعل " حِذارًا " ففاعل " حِذارًا " هو المتكلم ، والفعل المُعَلّل الذي هو " حَلَّتْ " فاعلُه " بيوتي " ولكنه في التقدير واحد ؛ لأن المعنى : وأحللت بيوتي حِذارًا .

قال أبو حيان : " وتُؤُوّلَ بيت النابغة بأن المعنى في قوله : " وحلت بيوتي " : أحللت بيوتي ، فالفاعل متحد في التقدير ". (١)

ومن هنا فإنه كان يلزم تقييد هذه القاعدة عند من اشترط هذا الشرط ، فيقال : " من شروط المفعول لأجله اتحاده بالمعلل به فاعلا اصطلاحًا ، أو تقديرًا ".

(١) وقيل : المراد بالبيوت هو وأهله ، وكأنه قال : وحللنا في يفاع ممنع حذارًا على ألا تنال مقادتي ، وقيل : المراد بالبيوت القبائل ، يقال : بيت فلان كريم أي : قبيلته ، وقيل : هو على حذف مضاف أي: وحل أهل بيوتي ، كما قالوا : جاءت اليمامة أي : أهل اليمامة ، وقيل : مصدر في موضع الحال من الياء في " بيوتي " ، وقيل : هو مفعول من أجله ، والعامل فيه الفعل في البيت الذي قبله ، وهو :

سأكعم كلبي أن ينالك نبحه وإن كنت أرعى مسحلان فحامرا

وهذا أظهر ؛ لأنه أراد بـ " أكعم " : أَكُفّ ، و" كلبي " استعاره للسانه ، فالمعنى : إني لا أهجوك وإن كنت في هذه المواضع ؛ لأني لا أتخلص منك بها .

التذييل والتكميل ٧ / ٤٢١ . ٢٤٢ .

القاعدة التاسعة
" إلا " أصل أدوات الاستثناء "

قال ابن مالك : " أصل أدوات الاستثناء هو " إلا ". (١)

وقال أبو حيان : " وبدأ المصنف بـ " إلا " لأنها أم الباب ". (٢)

وحينما يعرف النحويون الاستثناء فإنهم يقولون :"هو إخراج بـ " إلا " أو ما في معناها من حكم شامل له ، ملفوظ به ، أو مقدر" .

وحينما يعرفون المستثنى يقولون : " هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ " إلا " ، أو ما في معناها بشرط الفائدة ". (٣)

فيطلقون في تعريفهم " إلا " ، مع أنها قد تقع في غير الاستثناء ، فتأتي وصفًا بمعنى " غير " ، فتكون هي وما بعدها صفة لما قبلها . (٤)

يقول سيبويه : " باب ما يكون فيه " إلا " وما بعده وصفا بمنزلة " مثل وغير " ، وذلك قولك : " لو كان مَعَنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبنا ".

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢١ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣١٨ ، وانظر : اللباب ٣٠٢/١ ، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٢٣٥ .

(٢) التذييل والتكميل ٨ / ١٦٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٠ ، والتصريح ١ / ٥٣٧ .

(٤) وجوز ابن السيد البطليوسي أيضا أن تقع حالا ، كما تقع " غير " حالا ، فقال : إنّها تكون صفة للنكرة ، وتتقدّم ، وتنصب على الحال .

انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ٥٨ ، فقد أجاز في قول الكميت . وأنشده سيبويه في ٢ / ٣٣٩ . :

فما لِيَ إلاّ اللهُ لا رَبَّ غيرَه وما لِيَ إلاّ اللهَ غيرَك ناصرُ

أوجهًا ، منها أن يكون " إلا " ، و" غير " حالين من " ناصر " .

والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : " لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا " . وأنت تريد الاستثناء . لكنت قد أحلت ، ونظير ذلك قوله . عز وجل .: " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا " [١]، ونظير ذلك من الشعر قوله . وهو ذو الرمة . :

أنيخَت فألقتْ بَلْدَةً فوقَ بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها [٢]

كأنه قال : قليلٍ بها الأصوات غيرُ بغامها ، إذا كانت " غيرُ " غيرَ استثناء ، ومثل ذلك قوله . تعالى . : " لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ " [٣] ، وقوله . عز وجل ذكره . : " صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ "[٤] ،[٥] .

قال ابن مالك : " ومعنى الصفة – في هذا الباب – التّوكيد ، لا التّخصيص ، فلا فرق بين ثبوتها ، وسقوطها ، ولذلك إذا قال المقرّ : " له عندي عشرة إلّا درهم " ، حكم عليه بعشرة كاملة ". [٦]

(١) من الآية (٢٢) في سورة " الأنبياء " .

(٢) من الطويل ، في ديوان ذي الرمة ٦٣٨ .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٠٥ ، وشرح الشافية للرضي ٤ / ٣٨٢.

(٣) من الآية (٩٥) في سورة " النساء ".

(٤) من الآية (٧) في سورة " الفاتحة " .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٣١ . ٣٣٣ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٢٩٨ .

ولضعف استعمالها صفة اشترطوا لذلك ، ويفهم من نص سيبويه السابق ، وما مثل به أنه لم يشترط لوقوع " إلا " صفةً غيرَ شرط واحد ، وهو أن يكون الموصوف بها مذكورا .

واشترط غيره شروطًا مردودًا عليها ، والوارد عن العرب يبطلها ، مثل أن يكون الجمع نكرة ، أو معرّفا بـ " أل " الجنسية ، و أن يكون الموصوف بها جمعا ، أو شبه جمع ، و أن تكون " إلّا " واقعة حيث يصلح الاستثناء ، وأن تكون واقعة موقعا يصلح فيه البدل [١] ، وأن يكون ما بعدها مفردًا ، لا جملة . [٢]

قال المبرد : " ولا يكون " إِلَّا " نعتا إلا لما ينعت بـ " غير " ، وذلك النكرة والمعرفة بالألف واللام على غير معهود [٣] ، نحو " ما يحسن بالرجلِ مثلك أَن يفعل ذَاك " ، و" قد أَمر بِالرجلِ غَيْرك فيكرمني ".[٤]

وقال ابن السراج : " لا يجوز أن يكون " إلا " ، وما بعدها وصفًا إلا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز ، ألا ترى أنك تقول : " ما جاءني أحد إلا زيد " على الوصف إن شئت ، وكذلك : "جاءني القوم إلا زيد " على ذلك ، ولو قلت

(١) يعني أن يكون الكلام الّذي قبلها غير موجب .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٨٦ ، ٢٩٥ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٨ . ٤١١ ، والأصول لابن السراج ١ / ٣٠١ . ٣٠٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٥٤٥ . ٥٤٦ ، والجنى الداني ٥١٧ . ٥١٨ ، والبديع ١ / ٢١٦ ، وتمهيد القواعد ٥ / ٢١٩١ ـ ٢١٩٤ .

(٣) يعني المعرف بـ " أل " التي للجنس .

(٤) المقتضب ٤ / ٤١١ .

: " جاءني رجلًا إلا زيد " تريد : " غير زيد " على الوصف لم يجز ؛ لأن الاستثناء هنا محال " .[١]

ومثال كون " إلا " صفة قوله ـ تعالى ـ : " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا " [٢].

قال ابن هشام : " لا يجوز في " إلا " هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى ؛ إذ التقدير حينئذ : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وليس ذلك المراد .

ولا من جهة اللفظ ؛ لأن " آلِهَة " جمع منكر في الإثبات ، فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ، فلو قلت : " قَامَ رجال إلا زيدا " لم يصح اتفاقًا . وزعم المبرد أن " إِلَّا " في هذه الآية للاستثناء ، وأن ما بعدها بدل محتجا بأن " لو " تدل على الامتناع ، وامتناع الشيء انتفاؤه ، وزعم أن التفريغ بعدها جائز ، وأن نحو " لَو كَانَ مَعنا إِلَّا زيد " أجود كلام [٣] ، ويده أنهم لا يقولون : " لَو جَاءَنِي ديّار أكرمته " ، ولا : " لَو جَاءَنِي من أحد أكرمته " ، ولو كانت بمنزلة

(١) الأصول لابن السراج ١ / ٣٠٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٠ .

(٣) ما وجدته في المقتضب ٤ / ٤٠٨ نصه : " (هذا باب ما تقع فيه " إلا " ، وما بعدها نعتا بمنزلة " غير " ، وما أضيفت إليه)
وذلك قولك : " لَو كَانَ مَعنا رجل إِلَا زيد لهلكنا " ، قال الله ـ عز وجل ـ : " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا " المعنى ـ والله أعلم ـ : لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة غير الله ، وَلَو كَانَ مَعنا رجل غير زيد " .

النافي لجاز ذلك كما يجوز " مَا فِيهَا ديار وَمَا جَاءَنِي من أحد " ، ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قَول سيبويه : إن " إلا " وما بعدها صفة " . [١]

وجوز العكبري في قوله ـ ﷺ ـ " إن لله تِسْعَة وَتِسْعين اسْما مائَة إِلَّا وَاحِدًا "[٢] في " واحدًا " الرفع ، على أن تكون " إِلَّا " بمعنى "غير" ، فتكون صفة لمائة . [٣]

وفي هذه الحالة يكون الوصف هو " إلا " وما بعدها معًا ، لا " إلا " وحدها ، ولا ما بعدها وحده ، مع بقائها على حرفيتها ، كما يُوصف بالجار والمجرور مع بقاء حرف الجر على حرفيته ، والإعراب يكون لما بعدها .

ومن العلماء من يجعلُها اسمًا مبنيًّا بمعنى " غير " ، ويجعل إعرابها المَحَلِّيّ ظاهرًا فيما بعدها .

والجمهور على الأول ، وهو الأولى . [٤]

وقال أبو حيان ـ معقبا على قول ابن مالك في تعريف المستثنى ـ : " وهو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ"إلا" ... " ـ : " فأما احترازه من

(١) مغني اللبيب ٩٩ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٣ / ١٩٨ ، كتاب الشروط ـ باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار والشروط التي يتعارفها الناس بينهم ، رقم الحديث (٢٧٣٦) ، ومسلم في صحيحه ٤ / ٢٠٦٣ ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ـ باب في أسماء الله ـ تعالى ـ وفضل من أحصاها ، رقم الحديث (٢٦٧٧) .

(٣) انظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٤١ .

(٤) انظر : تعليق الفرائد ٢ / ٢١٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

" إلا " بمعنى "غير" فكان ينبغي أن يقيد غيرًا بالصفة ؛ لأن غيرًا تكون استثناء ، وتكون صفة " .[١]

ومن هنا كان يلزم تقييد هذه القاعدة ، فيقال : " إلا " غير الوصفية أصل أدوات الاستثناء " .

أو : " " إلا " . التي ليست بمعنى " غير " الوصفية ـ أصل أدوات الاستثناء ".

(١) التذييل والتكميل ٨ / ١٦٠ .

ومثال " غير " استثناء : " حضر الطلاب غيرَ محمد " ، ومثالها صفة : " حضر طلاب غيرُ محمد " .

القاعدة العاشرة

" الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال " (١)

الجملة بعد الاسم الذي ترتبط به إما أن تكون لازمة لإتمام الفائدة معه فهي عمدة واقعة خبرًا ، مثل " المؤمن يخشى ربه " ، فإن لم تكن كذلك فإما أن يراد بها أن مضمونها موصوف به ما قبلها دون التقيد بزمن معين فيُجاء بالاسم قبلها نكرة محضة ، وتكون هذه الجملة نعتا ، مثل " جالست رجلا يخشى ربه " ، أو يراد وصفها به في وقت معين وهو وقت حدوث العامل في الاسم الذي قبلها دون التعرض لما إذا كانت صفة ثابتة لصاحبها أو لا فيجاء به معرفة محضة ، وتكون حالا ، مثل " أعجبني محمد يقرأ القرآن الكريم " .

فالجملة التي تصلح للوقوع حالا ، أو صفة تكون فضلة ، يمكن الاستغناء عنها ، وذلك بخلاف جملة الخبر ، وجملة الصلة ، والجملة المحكية بالقول ، فإنها لا يستغنى عنها .

---

(١) قال الشاطبي : " إذا وقعت الحال جملة فعلية منع ذلك الفراء فرارًا من كثرة مخالفة الأصل ، لأَنّ سَدّ الحال مَسَدّ الخبر على خلاف الأصل ، ووقع الفعل موقع الحال على خلاف الأصل ، فلا يحكم بجواز ذلك هنا ، فإنه مخالفة بعد أخرى .

قال ابن مالك : وهذا الذى اعتبره قد دَلّتِ عليه العرب على أنّه غير مُعْتَبرٍ، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة ، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلًا لجاز وقوعها قياسًا على الجملة الاسمية ومع ذلك فقد جاء السماع بخلاف ما قال ".

المقاصد الشافية ٢ / ١٢٥ .

فإذا تحقق ذلك وكانت بعد نكرة محضة فهي نعت ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ " .(١)

أو بعد معرفة محضة فهي حال ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ " .(٢)

ومن هنا قالوا : كل ما جاز أن يكون نعتًا جاز أن يكون حالًا .

قال ابن هشام : " يقول المعربون على سبيل التقريب : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال " .(٣)

قال الأنباري : " كل ما جاز أن يكون صفة لنكرة نحو " مررت برجل قاعد ، وغلام قائم " جاز أن يكون حالًا للمعرفة نحو "مررت بالرجل قاعدًا ، وبالغلام قائمًا " . (٤)

والواقع أن هذا الأمر ليس على إطلاقه ، فقد يمنع المعنى من ذلك كما أسلفت .

وأيضًا قد تَحُول الصناعة النحوية دون أحدهما ، وتُعَيِّن الآخر ، كما في مثل " مررت بطالب قائم وهو يقرأ " ؛ فإن الجملة هنا لا يجوز أن تكون نعتا

(١) من الآية (٢٥٤) في سورة " البقرة ".
(٢) من الآيتين (١٠) في سورة " النمل " ، و(٣١) في سورة " القصص ".
(٣) مغني اللبيب ٥٦٠ .
(٤) الإنصاف ١ / ٢٠٦ .

لتحقق المانع ، وهو الواو ؛ فإنها لا تعترض بين النعت والمنعوت ، خلافا للزمخشري ، ومن تابعه كالعكبري ، وابن هشام الخضراوي . [١]

وكذلك في مثل قوله ـ تعالى ـ : " وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ " [٢]، فإنها لا يجوز أن تكون حالًا ؛ لعدم وجود ما يعمل في الحال .

وقال ابن يعيش : " كل ما يجوز أن يكون حالًا يجوز أن يكون صفة للنكرة [٣]، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالًا ، ألا ترى أن الفعل المستقبَل يجوز أن يكون صفة للنكرة ، نحو : " هذا رجلٌ سَيَكْتُبُ أو سَيَضْرِبُ "، ولا يجوز أن يقع حالًا ". [٤]

وقد يوجد ما يمنع كليهما ، كما في مثل " جاءني محمد سأكرمه ، وجاء سعيد لن أقابله " فجملتا " سأكرمه " ، و " لن أقابله " لا تصلحان أن تكونا نعتا ؛ لأن ما قبلهما معرفة ، ولا حالًا ؛ لأن كلا منهما مصدرة بحرف يدل على الاستقبال ، وهو " السين " و" لن " والجملة الحالية لا تصدر بذلك ، فكلاهما مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

فإن كانت النكرة أو المعرفة غير محضة جاز فيها الأمران إلا إذا حدد المعنى أحدهما كما سبق .

فالنكرة غير المحضة ـ وهي التي خُصِّصت بشيء من المخصِّصات كالوصف ، أو الإضافة مثل " مررت برجلٍ كريمٍ يتصدق " ، أو " مررت برجلِ

(١) انظر : الكشاف ٢ / ٥٧٠ ، والتبيان ٢ / ٧٧٧ .

(٢) الآية (٥٢) في سورة " القمر ".

(٣) هذا يتعارض مع ما مثلت به من نحو " مررت بطالب قائم وهو يقرأ " .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٩.

دينٍ يعظ الناس " . الجملة بعدها محتملة لأن تكون نعتًا ، أو حالًا ؛ لأنها قد تخصصت بالوصف ، وذلك يقربها من المعرفة حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله . تعالى . : " فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ "[1] إن " الأوليان " صفة لـ " آخران " لوصفه بـ " يقومان ".

والمعرفة غير المحضة . وهي التي تكون معها " ال " الجنسية ، مثل " لا تُخالط الرجلَ يعمل عمل السفهاء " . الجملة بعدها أيضًا يصح أن تجعل نعتًا نظرًا إلى المعنى ، ويجوز أن تجعل حالًا نظرًا إلى اللفظ .

وما أُضيف إلى المقترن بـ " أل الجنسية يأخذ حكمه ، كقول الشاعر :

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلاَمِ مُنِيرَةً كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا [2]

أما السبب في جعلها بعد كل من النكرة والمعرفة كذلك فهو أن النكرة تحتاج إلى ما يخصصها ويرفع الإبهام عنها ؛ ليكون المعنى أكثر وضوحًا ، والمعرفة لا تحتاج إلى ما يعرفها ، وليس بها إبهام لكي يزال ، فمعناها واضح ومكتمل دون الحاجة إلى ما يوضحه .

فنخلص من كل ما سبق أن الجملة الخبرية الفضلة المشتملة على ضمير يعود إلى الاسم قبلها تعرب نعتًا إن كان هذا الاسم نكرة محضة ، أو حالًا إن كان معرفة محضة ، فإن كان ما قبلها نكرة ، أو معرفة غير محضتين جاز إعرابها نعتًا ، أو حالًا.

---

(١) من الآية (١٠٧) في سورة " المائدة " .

(٢) من الكامل ، وهو للبيد في ديوانه ١١٢ .

انظر : العين ٦ / ١٥٥ ، وجمهرة اللغة ١ / ٤٩٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٦/٢ ، وشرح قطر الندى ١ / ٢٤١ .

ومن هنا فإنه يلزم تقييد القاعدة المذكورة فيقال : " الجمل بعد النكرات المحضة صفات ، وبعد المعارف المحضة أحوال ، ما لم يكن هناك مانع معنوي ، أو صناعي " .

القاعدة الحادية عشرة
" كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدل كلٍّ من كلٍّ إلا في مسألتين "

عطف البيان هو تابع جامد يشبه الصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وفي تخصيصه إن كان نكرة . (١)

و البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة . (٢)

قال أبو حيان : " وما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلًا ، ولا ينعكس إذ البدل ليس مشروطًا فيه التعريف ، ولا التنكير، ولا المطابقة في إفراد وتثنية وجمع . " (٣)

فلو قيل مثلا : " حضر الشيخ محمد " إن كان المقصود إسناد الحضور إلى " الشيخ " ، ثم فُسِّر وبُيِّن بـ " محمد " فهو عطف البيان ، وإن كان الإسناد إلى " محمد " ، وجيء بـ " الشيخ " توطئة فهو البدل .

قال ابن مالك : " وكل ما صلح للعطفية والبدلية ، وكان فيه زيادة بيان ، فجعله عطفا أولى من جعله بدلا ، كقوله ـ تعالى ـ : " أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ " (٤) ، وقوله ـ تعالى ـ : " وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ " (٥) ،

(١) انظر : التصريح ٢ / ١٤٧ .
(٢) انظر : أوضح المسالك ٣ / ٣٦٢ .
(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٤.
(٤) من الآية (٩٥) في سورة " المائدة " .
(٥) من الآية (١٦) في سورة " إبراهيم " .

وقوله . تعالى . : " مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ "[1] ، ومن هذا قول ذي الرمة :

لَمْياءُ في شَفَتَيْها حُوَّةٌ لعَسَ كالشَّمْسِ لما بَدَتْ أو تُشْبِهُ القَمَرَا [2]

لأن الحوة السواد مطلقا ، واللعس سواد يسير " .[3]

قال العكبري : " وفي بعض المواضع يجوز أَن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا وفي بعضها يتعيَّن أحدهما كقولك : " جَاءَنِي زيد أَبُو مُحَمَّد " يحتملها ، وفي قولك : " يا أيها الرجل زيد " يتعين أن يكون عطف بيان ، وفي قولك : " يا أخانا زيدا " إن نصبت كان بيانًا ، وإن أردت البدل ضممت " زيدا " ؛ لأنَّ حرف النداء يقدر عوده مع البدل ". [4]

يقول النحويون : وكل ما جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ إلا في مسألتين يمتنع فيهما البدل [5] :

(١) من الآية (٣٥) في سورة " النور" .

(٢) من البسيط ، لذي الرمة في ديوانه ٢ / ١١٥٢ .

انظر : التقفية في اللغة ١ / ١٠٥ ، وتمهيد القواعد ٧ / ٣٣٨٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٤) اللباب ١ / ٤٠٩ .

(٥) انظر ذلك في شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٧٣ وما بعدها ، واللمحة في شرح الملحة الملحة ٢ / ٧٤٠ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٥٦٣ . ٥٦٤ ، والتصريح ١٤٩/٢ . ١٥٠ .

أولاهما : إذا امتنع إحلاله محل المتبوع ، مثل " يا أخانا زيدا " ، و" يا زيد الحارث ". [١]

وثانيتهما : إذا كان ذكره واجبا مثل : " هند قام زيد أخوها ".[٢]

ويقولون : كل ما جاز أن يعرب بدل كُلٍّ من كُلٍّ جاز أن يعرب عطف بيان ، إلا إذا كان هذا الاسم غير مطابق لمتبوعه ، مثل قوله ـ تعالى ـ : "وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ* صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ "[٣] فهنا لا يصح أن يكون قوله : " صِرَاطِ اللَّهِ " عطف بيان ؛ لأنه معرفة ومتبوعه نكرة ، فيلزم كونه بدلا .

وقوله ـ جل شأنه ـ : " لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ *نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ "[٤]؛ إذ التابع (ناصية) نكرة ، ومتبوعه معرفة .

ومثل : " ياعبدَ الله خالدُ " ـ بضم " خالد " ، ونصب " عبد الله " ـ يتعين في " خالد " أن يكون بدلا ولا يصلح أن يكون عطف بيان ؛ لمخالفته المتبوع

---

(١) وذلك في النداء عندما يكون التابع معربا ـ أي منصوبا ـ ومتبوعه منادى معرب أيضا ، أو عندما يكون التابع بـ " أل " .

وفي الإضافة عندما يكون التابع خاليا من الألف واللام ومتبوعه وصف مفرد مقترن بها ، مضاف إلى مقترن بها مثل " مررت بالضارب الرجل زيد " عند غير الفراء .

(٢) وذلك لأن الجملة الفعلية خبر عن " هِنْد " ، والجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه ، والرابط هنا الضمير في قوله : " أَخُوهَا " الذي هو تابع لـ " زيد " ، فإن أسقط لم يصح الكلام ، فوجب أن يعرب بيانا لا بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكأَنَه من جملة أُخرى ، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط .

(٣) من الآيتين (٥٢ ، ٥٣) في سورة " الشورى ".

(٤) من الآيتين (١٥ ، ١٦) في سورة " العلق ".

في الإعراب .

أما إذا لم يكن هناك شيء يمنع أحدهما ، ويوجب الآخر ، جاز أن يكون التابع أيًّا منهما ، فلو قيل مثلا : " حضر الشيخ محمد "جاز أن يكون " محمد " عطف بيان ، ويكون إسناد الحضور إلى " الشيخ " ، ويكون"محمد " بيانًا له .

وجاز أن يكون " محمد " بدلًا ، ويكون الإسناد له ويكون " الشيخ " في نية الطرح ، وإنما ذكر توطئة .

والأولى أن يكون عطف بيان ؛ لأن الكلام معه يصير جملة واحدة ، ومع البدل يصير جملتين [1]، وإذا أمكن إيصال الكلام وجعله جملة واحدة فذلك أولى من فصله وجعله جملتين .

ومن النحويين من يرى أنه لا فرق بينهما ، وأنهما شيء واحد ، حتى إن الرضي يقول : " وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان [2]، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : " أما بدل المعرفة من النكرة فنحو : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذاك

(١) لأنه على نية تكرار العامل كما نسب إلى الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين ونسب إلى سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب أن عامله هو العامل في متبوعه .

انظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٦١ ، وتمهيد القواعد ٧ / ٣٣١٦ ، ٣٤٢١ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٢٤

(٢) أدخل الرضي في كلامه " أل " على لفظ " كل " ، وكرر " بين " بين المتعاطفين ، وكلا الأمرين فيه نظر .

، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ". [1]

لكن الواقع أن بينهما فرقًا دقيقًا ، وأن ذلك مقبول إذا لم يعرف القصد ، أما إذا عرف القصد فإنه لا يصح أن نقول ذلك .

فمثلا في قوله . تعالى . : " وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا "[2] " هارون " بدل ، ولا يقال : عطف بيان ؛ لأن المتكلم نبيَّ الله موسى يخاطب ربه . عز وجل . وهو أعلم بقصده ولا يحتاج تفسيرًا أو بيانًا عن القصد .

ومن هنا فإن القاعدة المذكورة يلزم تقييدها ، فيقال : " كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدل كلٍّ من كلٍّ إذا لم يُعْرَف قصد المتكلم " .

(١) الكتاب ٢ / ١٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٧٩ .

(٢) من الآية (٣٤) في سورة " القصص " .

القاعدة الثانية عشرة
" الاسم المُحَلَّى بـ " أل"بعد اسم الإشارة نعت ، أو عطف بيان "

ومثال ذلك قوله ـ تعالى ـ : " ذَلِكَ الْكِتَابُ " .(١)

قال العكبري : " وقيل : " ذلك " هاهنا بمعنى " هذا " ، وموضعه رفع ، إما على أنه خبر " الم " ، و" الْكِتَابُ " عطف بيان ، و" لَا رَيْبَ " في موضعِ نصب على الحال ـ أي هذا الكتاب حقا ، أو غير ذي شك ـ .

وإما أن يكون " ذَلِكَ " مبتدأ ، و" الْكِتَابُ " خبره ، و" لَا رَيْبَ " حال .

ويجوز أن يكون " الْكِتَابُ "عطف بيان ، و" لَا رَيْبَ فِيهِ " الخبر ".(٢)

ومثل قوله ـ جلّ شأنه ـ : " أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ " .(٣)

قال الدعاس : " " هؤُلاءِ " اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ واسم الموصول بعده خبره " .(٤)

وقال السمين : " يحتمل قوله " الذين أَقْسَمُوا " وجهين :

أحدهما : أنه صفة لاسم الإشارة ، والخبر " حَبِطَتْ أعمالُهم " .

والثاني : أنّ " الذين " خبر أول ، و" حَبِطت " خبر ثانٍ عند مَنْ يُجيز ذلك . " (٥)

---

(١) من الآية الثانية في سورة " البقرة ".

(٢) التبيان ١ / ١٥، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٣ ، والكشاف ١ / ٣٣ ، والبحر المحيط ١ / ٦١ ، والدر المصون ١ / ٨١ .

(٣) من الآية (٢٣) في سورة " المائدة " .

(٤) إعراب القرآن للدعاس ١ / ٢٦٢.

(٥) يعني عند من يجيز تعدد الخبر مع اختلافه إفرادًا ، وجملة .

قال أبو حيان : " وإذا أتبعت اسم الإشارة بذي " أل " فإما أن يكون جامدًا ، أو مشتقًا ، إن كان مشتقًا فيضعف الوصف به نحو : " مررت بهذا العالم " ، ولا خلاف أنه وصف ، وإن كان جامدًا نحو : " مررت بهذا الرجل " فسيبويه يسميه نعتًا ، والكوفيون يسمونه الترجمة [١]، وبعضهم يجعله عطف بيان ، وهو قول الزجاج [٢]، وابن جني [٣] ، وابن السيد [٤] ، والسهيلي [٥] ، واختيار ابن مالك [٦] ". [٧]

وقال الشيخ خالد : " الاسم المقرون بـ " أل " الذي يقع بعده أي بعد اسم الإشارة من نحو قولك : " جاءني هذا الرجل " نعت عند ابن الحاجب ، أو عطف بيان عند ابن مالك على الخلاف المذكور في المعرف بـ " أل " الواقع بعد الإشارة والواقع بعد " أيها " في نحو : " يا أيها الرجل " ، فذهب بعضهم إلى أنه نعت " أيها " ، وبعضهم إلى أنه بيان عليها ، وقيل بدل منها " . [٨]

وانظر : الدر المصون ٤ / ٣٠٥ . ٣٠٦ .

(١) في الارتشاف الترحم ، ولعل الصواب ما ذكرته ، فبعض النحويين كالفراء يسمي البدل ترجمة .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٠٩ .

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٣٧ / ١٣٣ .

(٤) رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي ٢٠٨ .

(٥) انظر : نتائج الفكر ١ / ١٦٨ .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٠ .

(٧) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٣٤ .

(٨) موصل الطلاب إلى علم الإعراب ١٦٧ . ١٦٨.

وأما المعنى مع كل إعراب فقد عبر عنه ابن هشام في قوله : " جاءني هذا الرَّجل ، نعت على أن تكون اللّام إشارة إلى حصّة غير معيَّنة ، أو عطف بيان على أن يكون إشارة إلى حصّة معيَّنة كما حققه ابن عصفور " .(١)

والقاعدة المذكورة ليست على إطلاقها ، فإن ذلك يصدق إذا لم يقصد الإخبار بالاسم المحلى بـ " أل " عن اسم الإشارة .

فإنه قد يأتي عمدة ، وذلك :

* إذا كان مقصودًا به الإخبار عن اسم الإشارة الواقع مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، مثل قوله ـ تعالى ـ : " ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ " (٢)، وقوله ـ ﷺ ـ : " فَذَلِكُمُ البِرُّ " (٣) ، وقوله : " فَذَلِكُمُ الرِّباطُ " (٤)، (٤)، و" كان هؤلاء الفائزين " ، و" إن هذا الحقُّ " ، و" ظننت هذه الناجحة ".

* أو كان اسمًا لاسم الإشارة المراد به التقريب الذي يعمل عمل " كان "(٥) . كما قال الكوفيون . وذلك مثل " كَيفَ أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادمًا " ،

(١) شرح قواعد الإعراب ١٧٩ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٢) من الآية (٢٣) في سورة " الشورى ".

(٣) انظر : مسند إسحاق بن راهويه ٢ / ٤٣٧ ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة والجماعة ٦ / ١٢٦٨ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ، باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره ١ / ٢١٩ ، رقم الحديث (٢٧٢٤) ، والسنن الصغير للبيهقي ١ / ١٨٤ .

(٥) قال بذلك الكوفيون ، واشترطوا لذلك شروطًا :

الأول : أن يكون الاسم الواقع بعد اسم الإشارة لا ثاني له في الوجود كالشمس والقمر والخليفة وما أشبه ذلك ، أو أن يكون الاسم الواقع بعدها معبّراً به عن جنسه لا عن

و" كيف أَخاف البرد وهذه الشمسُ طالعةً " ، و" هذَا ابن صياد أشقى الناس " ، فيعربون " هذا ، وهذه " : تقريبًا ، والمرفوع : اسم التقريب ، والمنصوب : خبر التقريب ؛ لأن المعنى عندهم إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس بالطلوع ، وعن ابن صياد بالشقاء ، وجاء اسم الإشارة تقريبا للقدوم ، والطلوع والشقاء ، فإن الإشارة إلى هذه الأشياء وهي حاضرة ، وأيضا فإن ما بعد اسم الإشارة لا يحتاج إلى تبيين بالإشارة إليه .[1]

قال أبو حيان : " وما ذهبوا إليه من أن المعنى على الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح ، إلا أن الإعراب على غير ما ذكروه ، بل المرفوع بعد اسم الإشارة خبر، والمنصوب حال ، والمعنى قد يكون على خلاف اللفظ ، ومنع من

واحد بعينه كالمحلى بـ " أل " مثلا كقولك : " ما كان من الأُسْدِ غير مخوف فهذا الأَسَدُ مخوفا " .

الثاني : أن يكون اسم الإشارة دخوله كخروجه ؛ في أن الجملة الاسمية تامة بالمرفوع بعده والمنصوب .

الثالث : ألا يتقدّم اسم التقريب على اسم الإشارة ، فلا يصح أن يقال : " الشمس هذه طالعةً " بنصب طالعة على التقريب .

الرابع : ألا يتقدم الخبر على اسم الإشارة ، فلا يصح أن يقال : " شقيًّا هذا الصياد ".

انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٢ ـ ١٣ ، ٢٣ .

وقد أخذت هذه الشروط من بحث للدكتور / إبراهيم بن سليمان البعيمي ، بعنوان : المنصوب على التقريب ٥٠٣ ـ ٥٠٦ .

(١) انظر : همع الهوامع ١ / ٤١٥ ـ ٤١٦ .

مطابقة اللفظ للمعنى هنا كون اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب ، ولا يوجد اسم لا موضع له من الإعراب ". [١]

ومن هنا كان يلزم تقييد هذه القاعدة ، فيقال : " الاسم المُحَلَّى بـ " أل " بعد اسم الإشارة نعت ، أو عطف بيان ، ما لم يكن عمدة ".

(١) التذييل والتكميل ٤ / ١٦٧ ـ ١٦٨ .

القاعدة الثالثة عشرة
" لا يجمع بين العوض والمعوض "

من المشهور بين النحويين أن الجمع بين العوض والمعوض منه لا يقع في كلام العرب ، وهو غير جائز . (١)

ولكن هذه القاعدة ليست على الإطلاق ، فقد جُمِع بينهما في بعض الأحايين ، وذلك :

* أ . إذا كان ذلك للتنبيه على الأصل كما في مصدر الفعل المثال مثل "وعد"الذي قياسه أن تحذف فاؤه في المصدر،ويعوض عنها الهاء فيقال:"عِدَة " . (٢)

والقاعدة المذكورة تمنع أن يقال : " وعدة " بالجمع بين العوض والمعوض عنه ، ولكن جاءت كلمة " وجهة " لتخالف هذا ، قال . تعالى . : " وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا " (٣) ، فكلمة " وِجْهَة " ظاهر قول سيبويه أنها مصدر (٤)،إذ يقول:"وقد أتموا فقالوا : وجهةٌ ،

(١) انظر : الكناش ١ / ٢٠٥.

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٣٣٧ ، والمقتضب ١ / ٨٣ ، ٨٨ ، والأصول ٣ / ٢٧٦ .

(٣) من الآية (١٤٨) في سورة " البقرة " .

(٤) قال السمين في الدر المصون ٢ / ١٧٢ : " وفي «وِجْهَة» قولان ، أحدهما – ويُعْزَى للمبرد والفارسي والمازني في أحد قوليه – : أنها اسم المكان المتوجه إليه ، وعلى هذا يكون إثبات الواو قياسًا إذ هي غير مصدرٍ، قال سيبويه : " ولو بنيت فِعْلَةً من الوَعْد لقلت : وِعْدَة ، ولو بنيت مصدرًا لقلت : عِدَة ، والثاني : أنها مصدرٌ، ويُعْزى للمازني ، وهو ظاهرٌ كلام سيبويه .
وقال ابن السراج في الأصول ٣ / ٢٧٦ : " وهذا عندي . أعني " وجهة " . لم يجئ على الفعل ، والواو تثبت في الأسماء ، قالوا : " ولدة " ، وقالوا أَيضًا : " لدة " كـ "عدة " ، فالاسم : " وعدة " ، والمصدر : " عدة " .

في جهة " .[١]

قال السمين : " وعلى هذا يكون إثبات الواو شاذًّا منبهة على ذلك الأصل المتروك في عِدَة ونحوها ، والظاهر أنَّ الذي سوغ إثبات الواو وإن كانت مصدرًا أنها مصدر جاءت على حذف الزوائد ؛ إذ الفعل المسموع من هذه المادة " تَوَجَّه واتَّجَهَ " ، ومصدرهما " التوجُّه والاتِّجاه " ، ولم يُسْمَعْ في فعله : " وَجَهَ يَجِهُ " كـ " وَعَدَ يَعِدُ " ، وكان الموجب لحذف الواو من "عِدَة " و" زِنَة " الحمل على المضارعِ ؛ لوقوعِ الواو بين ياء وكسرة ، وهنا لم يُسْمَعْ فيه مضارع يُحْمَلُ مصدره عليه فلذلك قلت : إنَّ " وِجْهَة " مصدر على حذف الزوائد لـ " تَوجَّه " أو " اتَّجَه " ، وقد ألَمَّ أبو البقاء بشيء من هذا ".[٢]

وقال ابن إياز ـ بعد أن ذكر أنهم في " وجهة " جمعوا بين العوض والمعوض عنه ، وأن الجواب في هذا من وجهين ـ : " ... والثاني : أنها مصدر لكن خرجت مصححة منبهةً على الأصل كـ " القود ، واستحوذ " وهذا قول أبي عثمان المازني ، وشبهه بـ " ضيون ، وحياة ، وبنات ألببه ". [٣]

قال الجرجاني : " حذف الواو في : هِبَة وعِدَة وزِنَة ، أصلها : الوِهْبَة والوِعْدَة والوِزْنَة في المصادر، نقلت الكسرة إلى ما بعدها لاستثقالها عليها ، فحذفت تخفيفًا ، إلا في الوِجْهَة لئلا يلتبس بالجِهَة " .[٤]

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٧ .

(٢) الدرالمصون ٢ / ١٧٣.

(٣) انظر : شرح التعريف بضروري التصريف ٢٣٥ .

(٤) المفتاح في الصرف ١٠١ ، وانظر : الأصول ٣ / ٢٧٦ .

* ب ـ إذا تغيرت صورة أحد العوضين ، وذلك كما في قولهم في نداء " أب " ، و" أم " إذا أضيفتا إلى ياء المتكلم : " يا أبتا " ، و يا أُمَّتا " ، فإنه مما يجوز في ندائهما أن تقلب الياء ألفا ، فيقال : " يا أبا " ، و" يا أُمّا " ، ويجوز أن يعوض عنها التاء ، فيقال : " يا أبت " ، و" يا أُمَّتِ " ، ولكنهم قالوا : " يا أبتا " ، و" يا أُمَّتا " ، فجمعوا بين الياء المنقلبة ألفًا ، والتاء التي هي عوض عنها . (١)

والذي سوغ ذلك تغيير صورة الياء . (٢)

ومثله قول رؤبة :

تقــولُ بِنْتِــي قــد أَنَــى إناكــا يــا أبتَــا عَلَّــكَ أو عَســاكا (٣)

وأيضا قول الجارية لأمها :

يَــا أُمَتَــا أَبْصَــرَنِي رَاكِــبٌ يَسِــيرُ فــي مُسْــحَنْفِرٍ لاحِــبِ (٤)

(١) وقيل : هذه الألف لم تنقلب عن الياء ، بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث والمستغاث وقيل : للإشباع . انظر : شرح الأشموني ٣ / ٤٣ ، وحاشية الخضري ٢ / ١٩٥.

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٥١ ، ٣٥٢ ، و توضيح المقاصد ٢ / ١٠٩٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٩ ، وتدميث التذكير ١١٤ .

(٣) من الرجز ، في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، و المقتضب ٣/ ٧١ ، واللامات ١٣٥ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٩٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠ .

(٤) من السريع .
والمسحنفر : الواسع ، واللاحب : الممهد .
انظر : المحتسب ٢ / ٢٣٩ ، وسفر السعادة ١ / ٩٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١ / ٤١٣ ، والمقاصد النحوية ٤ / ١٧٠٥ .

ومنه قراءة : " يا حسراتاي " في قوله . تعالى . : " أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ". (١)

قال ابن جني : " قرأ أبو جعفر : " يَا حَسْرَتَايَ " ، فجمع بين العوض والمعوض منه ؛ لأن الألف عوض من ياء المتكلم ، وجعل من ذلك :" يا أبتا " ؛ لأن التاء عوض من ياء المتكلم". (٢)

وقال السمين : " وفيها وجهان ، أحدهما : الجمع بين العوض والمعوض منه ، والثاني : أنه تثنية " حَسْرَة " مضافة لياء المتكلم . (٣)

ومثله قول الشاعر :

أَيَــا أَبتــا لا زِلْــتَ فِينَــا فَإِنَّمَــا لَنَا أملٌ في العيشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا (٤)

(٤)

* ج . إذا دخل أحدهما بعد وجود الآخر كما في كلمة " الأُناس " ؛ إذ أصلها " أناس " ثم حذفت الهمزة من أولها ، وعوض عنها " أل " ، فقيل : الناس . (١)

---

(١) من الآية (٥٦) في سورة " الزمر " ، وانظر : القراءة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج للزجاج ٤ / ٢٨٥ ، وتحبير التيسير في القراءات العشر ١ / ٥٣٦ ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١ / ٤٨٢ .

(٢) انظر : المحتسب ٢ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٣) الدر المصون ٩ / ٤٣٥ .

(٤) من الطويل ، لم يعرف قائله .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤٣ ، والمساعد ٢ / ٥٢٢ ، والتصريح ٢ / ٢٣٦ .

قال ابن يعيش : " ... ومثل ذلك " أُناسٌ " حذفوا الهمزة ، وصارت الألف واللام في " الناس " عوضا منها ؛ ولذلك لا تجتمعان ، فأمّا قولهم :

إن المنَايـــــــا يَطَّلِعْـــــــــ ـــن علـــى الأُنُـــاس الآمِنِينَـــا [٢]

فمردود لا يعرف قائلـه ، ويجـوز أن يكـون جمعًا بـين العوض والمعوَّض منه ضرورة .[٣]

وقال القونوي في حاشيته على تفسير البيضاوي : " ... لا يكاد يجمع بينهما ، لأن العوض والمعوض عنه لا يجتمعان ولا يرتفعان ".[٤]

وقد اجتمعا في قول العرب : " الأناس " [٥] .

---

(١) انظر : فتوح الغيب ١ / ٦٩٨ . ٦٩٩ ، ٧٠٠.

(٢) من مجزوء الكامل ، لا يعرف قائله.

انظر : شرح التصريف للثمانيني ٤٠٠ ، وسفر السعادة ١ / ٨ ، وشرح الشافية للرضي ٤ / ٢٩٦ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٤٤ .

(٤) وقد ارتفعا في مثل قول الشاعر :

بلاد بها كنا وكنا نحبها إذ الناس ناس والبلاد بلاد

انظر : توجيه اللمع ٥٨٨ ، ومغني اللبيب ٨٦٣ .

(٥) وقيل يحتمل أن يكون دخول الألف واللام قبل حذف الهمزة من " أناس " ، فلا يكون هناك جمع بين عوضين ، وأجيب بأن اللام عوض بدليل ثبوتها في" الناس " ، وكون الشيء عوضا في مادة واحدة على تقدير وعدمه على تقدير آخر لا نظير له في كلامهم ، ولو سلم بهذا لأمكن جريانه في كل مادة يكون اللفظ عوضا عن لفظ آخر .

انظر : حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ٢/ ٩٠ .

ومما سمع فيه الجمع بين العوضين ، وحُمِل على الضرورة : الجمع بين " يا " ، والميم في نداء اسم الله ـ تعالى ـ فيما أنشده الكوفيون وأبو زيد من مثل قول الشاعر :

إنّـــي إذَا مَـــا حَـــدثٌ أَلَمَّـــا أقـــولُ : يَـــااللَّهُمَّ يااللَّهُمَّـــا [١]

فقد جُمِع في " يا اللهم " بين " يا " ، والميم التي هي عوض عنها . [٢]

ومما سمع فيه ذلك أيضا الجمع بين الميم والواو في " فم "، قال الشاعر :

هَمَـا نَفَثَـا فـي فِـيَّ مـن فَمَوَيْهِمَـا علـى النَّـابِحِ العَـاوِي أَشَـدُّ رِجَـامِ [٣]

وأيضًا الجمع بين الياء والهمزة في كلمة " سآيلتهم " في قول الشاعر :

إِذَا جِئْـــــتَهُمْ أو سَـــــآيَلْتَهُمْ وَجَـــدْتَ بِهِـــمْ عِلَّـــةً حَاضِـــرةْ [٤]

---

(١) من الرجز ، لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦ ، ونسب لأمية ابن أبى أبى الصلت .انظر : المقاصد الشافية ٥ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٠ ، ولسان العرب ١٣/ ٤٦٩ ، ٤٧٠ (أله) .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٢٤٢ ، والمقدمة الجزولية ١٨٩ ـ ١٩٠ ، وما يجوز للشاعر في في الضرورة ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٣) من الطويل .

انظر : الكتاب ٣ / ٦٢٢ ، والإنصاف ١ / ٢٨٢ ، وشرح التصريف ٣٤٥ .

(٤) من المتقارب ، نسبه الشاطبي في المقاصد الشافية ٨ / ٢٦٦ لبلال بن جرير .

انظر : الخصائص ٣ / ١٤٨ .

إذ أصلها : " ساءَلْتَهم " ، فأبدل الهمزة ياء ، فقال : " سايَلْتَهم " ، ثم جاء بالهمزة ، وقدمها على الألف .

قال أبو حيان : " الأصل : "ساءَلْتَهُمْ " ، والمعروف إبدال الهمزة ياءً ، فتقول : " سَايَلْتَهُمْ "، فجمع بين العوض ـ وهو الياء ـ ، وبين المعوض منه ـ وهو الهمزة ـ لكنه لما اضطرَّ قدَّم الهمزة قبل ألف فاعل ". (١)

وكذلك ما أجازه المبرد من الجمع بين كان ، و" ما " التي هي عوض عنها ، فقد أجاز : " أما كنت منطلقا انطلقت ". (٢)

ومنه الجمع بين فاعل " نعم " ، و" بئس " الظاهر ، والتمييز في مثل قول جرير :

تـــزود مثـــل زاد أبيـــك فينـــا فـــنعم الـــزاد زاد أبيـــك زادا (٣)

ومما سبق يتضح لنا أن قاعدة " لا يجمع بين العوض والمعوض عنه " ليست على إطلاقها .

---

(١) البحر المحيط ١ / ٣٨٠ ، وانظر : الخصائص ٣ / ١٤٨ ـ ١٤٩ ، والمقاصد الشافية ٨ / ٢٦٦ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٤ ، والمقتضب ٤ / ٣٤ ، والانتصار لسيبويه على المبرد ٩٨ ـ ٩٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٨ مع حاشية رقم (١) .

(٣) من الوافر في ديوان جرير ١١٨ .

وقيل : إن " زادًا هنا مفعول به لـ " تَزَوَّدْ "، والتقدير: تزوّدْ زادًا مثلَ زاد أبيك فينا ، فلمّا قدَّم صفتَه عليه نصبها على الحال ، ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكّدًا محذوف الزوائد ، والمراد : تزوّد تَزَوُّدًا ، وهو قول الفرّاء .

انظر : الإيضاح العضدي ٨٨ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٩٦ ـ ٣٩٧ .

وكما قال الشيخ محمد محيي الدين : " ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحايين ، فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال : " إما كنت منطلقا انطلقت ".[1]

ومن هنا كان يلزم تقييد هذه القاعدة فيقال : " لا يجمع بين العوض والمعوض إلا إذا كان ذلك للتنبيه على الأصل ، أو إذا تغيرت صورة أحد العوضين ، أو كان دخول أحدهما بعد وجود الآخر " .

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٨ .

القاعدة الرابعة عشرة
" زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى " (١)

ومبنى الكلمة معناه حروفها ، وزيادة هذه الحروف يدل على زيادة مقابلة في المعنى .

و الزيادة قد تكون في مبنى الجملة . أي في عدد كلماتها . لتفيد زيادة فيما تؤديه هذه الجملة من معنى كما في قوله . تعالى . : " قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا " (٢)، وقوله . جلّ شأنه . : " قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا " (٣) فقد جاءت الآية الثانية بزيادة عن الأولى عبارة عن كلمتين هما الجار، والمجرور(لك) ، وذلك لزيادة في المعنى ، هي التوكيد والإنكار بعد تكرار موسى . على نبينا وعليه الصلاة والسلام . ونسيانه وعدَه بعدم السؤال حتى يأتي البيان .

وقد تكون الزيادة في مبنى الكلمة . أي حروفها . ، وزيادة هذه الحروف يدل على زيادة مقابلة في المعنى ، وقد أشار إلى ذلك ابن جني في الخصائص حين قال تحت عنوان " باب في قوة اللفظ لقوة المعنى " :

" هذا فصل من العربية حسن ، منه قولهم : " خشن ، واخشوشن " ، فمعنى " خشن " دون معنى " اخشوشن " ؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو .

---

(١) انظر : الخصائص ٣ / ٢٦٨ ، وشرح كتاب الحدود ٣٨ ، و حاشية الصبان ١ / ٤ .

(٢) من الآية (٧٢) في سورة " الكهف " .

(٣) من الآية (٧٥) في سورة " الكهف " .

ومنه قول عمر . رضي الله عنه . : " اخشوشنوا وتمعددوا " [١] ـ أي اصلبوا وتناهوا في الخشنة . ، وكذلك قولهم : " أعشب المكان " ، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : " اعشوشب " ، ومثله " حلا واحلولي ، وخلق [٢] واخلولق ، وغدن [٣] ، واغدودن ، ومثله باب " فعل وافتعل " ، نحو " قدر واقتدر واقتدر " ، فـ " اقتدر " أقوى معنى من قولهم : " قدر" ، كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس .

قال الله ـ سبحانه ـ . : " أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ " [٤]، فـ " مقتدر " هنا أوفق من " قادر " من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ .

وعليه – عندي– قول الله – عز وجل . : " لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ " [٥]، وتأويل ذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر ، وذلك لقوله – عز اسمه ـ . : " مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا " [٦]، أفلا ترى أن الحسنة تصغر تصغر بإضافتها إلى جزائها صغر الواحد إلى العشرة ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها لم تحتقر إلى الجزاء عنها ، فعلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسنة ؛ ولذلك قال – تبارك وتعالى ـ . : " تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ

(١) انظر : جامع البيان ٣ / ٥٣٥ .

(٢) كان خليقا وجديرا ، ويقال : اخلولق السحاب : استوى وصار خليقا للمطر .

(٣) الغدن : اللين .

(٤) من الآية (٤٢) في سورة " القمر ".

(٥) من الآية (٢٨٦) في سورة " البقرة ".

(٦) من الآية (١٦٠) في سورة " الأنعام ".

الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا "[1] ، فإذا كان فعل السيئة ذاهبا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية عظم قدرها ، وفخم لفظ العبارة عنها ، فقيل : " لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ " ، فزيد في لفظ فعل السيئة ، وانتقص من لفظ فعل الحسنة ؛ لما ذكرنا ، ومثله سواء بيت الكتاب :

إنَّـــا اقْتَسَـــمْنَا خُطَّتَيْنَـــا بَيْنَنَـــا فحَمَلْـــتُ بَـــرَّةَ واحْتَمَلْـــتَ فَجَـــارِ [2]

فعبر عن البر بالحمل ، وعن الفجرة بالاحتمال ، وهذا هو ما قلناه في قوله – عز اسمه . : " لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ " ، لا فرق بينهما " [3].

وقال ابن يعيش : " وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى ، إذ الألفاظ قَوالب المعاني "[4]

لكن الواقع أنه ليس كل زيادة في المبنى تأتي بزيادة في المعنى فقد يزيد مبنى الكلمة و يظل المعنى كما هو ، وذلك كما في " أَفْعَل " ، و" فَعَّل " ، و" افْتَعَل " ، و" استفعل " التي بمعنى " فَعَل " ، مثل " قِلْتُهُ البيع ، وأَقَلْتُهُ " [5]، و"

(١) الآيتان (٩٠ ،٩١) في سورة " مريم ".

(٢) من الكامل للنابغة في ديوانه ٥٥ .

برّة : اسم للبرّ ، وفجار : اسم من الفجور ، والخطة : القصة والخصلة

يقول : كانت لي ولك خطتان فأخذتُ أنا البرة وأخذتَ أنت الفجرة .

انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وجمهرة اللغة ١ / ٤٦٣ ، والخصائص ٢ / ٢٠٠ ، ٢٦٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٧ .

(٣) الخصائص ٣ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٤) شرح المفصل ٤ / ٤٤٣ .

(٥) انظر : أساس البلاغة (قيل) ٢ / ٩٦ .

بَكَرَ ، وأَبْكَرَ " [1] . إذا أسرع إلى شيء أيَّ وقت كان . و" زِلْتُهُ ، وزَيَّلْتُهُ " أي فَرَّقْتُهُ ، و" قرأ ، واقترأ " ، و" خطف ، واختطف " ، و" قَرّ في المكان ، واستقرّ " [2] .

بل قد يكون مع زيادة المبنى نقص في المعنى فمثلا في قوله . تعالى . : " وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ " [3] كلمة " كذب " وقعت نعتا وهي مصدر، والأولى لغة أن يعبر بالمشتق " مكذوب فيه " ، ولكن التعبير بـ " كذب " أفاد زيادة في المعنى ومبالغة فيه .

قال الزمخشري : " بِدَمٍ كَذِبٍ " : ذي كذب ، أو وصف بالمصدر مبالغة ، كأنه نفس الكذب وعينه ، كما يقال للكذاب : هو الكذب بعينه ، والزور بذاته ، ونحوه :

فَهُنَّ بِهِ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهِ بُخْلُ [4]

وكذلك قوله . تعالى . : " لِسَانَ صِدْقٍ " [5] استعمال المصدر " صدق " بدلا من " صادق أفاد المبالغة .

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٦١ ، ولسان العرب (بكر) ٤ / ٧٦ .

(٢) انظر : الممتع ١/ ١٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٣٩ ، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ١ / ٢٥١ .

(٣) من الآية (١٨) في سورة " يوسف ".

(٤) عجز بيت من الطويل ، لم أصل إلى قائله ، وصدره :

فِفِيهِنّ فَضْلٌ قد عَرَفْنا مَكانَه

وقبل هذا البيت :

أفيضوا على عزابكم من بناتكم فما في كتاب الله أن يحرم الفضل

انظر : الكشاف ٢ / ٤٥١ ، وأساس البلاغة ١ / ١٥٤ (جود) ، وروح المعاني ٦ / ٣٩١.

(٥) من الآيتين (٥٠) في سورة " مريم " ، و(٨٤) في سورة " الشعراء ".

قال ابن عاشور : " الصدق بلوغ كمال نوعه " .[١]

ونحو قوله ـ تعالى ـ : " فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ " [٢] فإن معنى كبكبوا من الكب وهو القلب إلا أنه مكرر المعنى وإنما استعمل في الآية دلالة على شدة العقاب لأنه موضع يقتضي ذلك .

قال السمين : " قال الزمخشري : " الكَبْكَبَةُ تكريرُ الكَبِّ ، جعل التكرير في اللفظ دليلا على التكرير في المعنى " .

وقال ابن عطية نحوًا منه ، قال : " وهو الصحيح لأنَّ تكرير الفعل بَيِّنٌ ، نحو : " صَرَّ وصَرصَرَ " وهذا هو مذهب الزجاج ". [٣]

وقال السمين بعد هذا النص : " وفي مثل هذا البناء ثلاثة مذاهب ، أحدها : هذا ، والثاني : ـ وهو مذهبُ البصريين ـ أن الحروف كلها أصول والثالث ـ وهو قول الكوفيين ـ أن الثالث مبدل من مثل الثاني ، فأصل " كَبْكَبَ " : كَبَّبَ بثلاث باءات. ومثله : " لَمْلَمَ وكَفْكَفَ " " ، هذا إذا صحَّ المعنى بسقوط الثالث ، فأمَّا إذا لم يَصِحَّ المعنى بسقوطه كانت كلها أصولًا من غير خلافٍ نحو : " سِمسِم وخِمْخِم " . [٤]

(١) التحرير والتنوير ١٦ / ١٢٥ .

(٢) من الآية (٩٤) في سورة " الشعراء ".

(٣) الدر المصون ٨ / ٥٣٤ ، وانظر : الكشاف ٣ / ٣٢٢ ، والمحرر الوجيز ٤ / ٢٣٦ .

(٤) الدر المصون ٨ / ٥٣٤ ـ ٥٣٥ .

وهذه القاعدة لا تتحقق إلا إذا :

١ ـ كان ذلك في الفعل أو ما فيه معناه ، ولا يتأتى في الأسماء الجامدة الموضوعة لتعيين المسمى .

قال ابن الأثير : " ولا يوجد ذلك إلا فيما معنى الفعلية كاسم الفاعل والمفعول وكالفعل نفسه " . (١)

٢ ـ إذا كانت الصيغة المزيدة منقولة عن صيغة أقل بناءً ، أما إذا كانت الصيغة المزيدة واردة من غير نقل فإنها لا تدل على زيادة في المعنى ، وذلك كما في قوله ـ تعالى ـ : " وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا " (٢) فإن " كَلَّمَ " هنا بمعنى " خاطب " غير منقولة من صيغة أخرى ولذلك لم تفد التكثير ، بخلاف ما إذا كانت بمعنى " جرح " فتكون منقولة من الفعل الثلاثي (كَلَمَ) أي جرح وتفيد التكثير .

وكذلك " رتَّل " بمعنى " قرأ " ، كما في قوله ـ تعالى ـ : " وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا " (٣) بخلاف " قَتَّل " المنقولة من الثلاثي " قتَلَ " لتفيد التكثير .

قال ابن الأثير : " قوة اللفظ لقوة المعنى لا تستقيم إلا في نقل صيغة إلى صيغة أكثر منها، كنقل الثلاثي إلى الرباعي ، وإلا فإذا كانت صيغة الرباعي مثلا موضوعة لمعنى فإنه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثي إلى مثل تلك الصيغة ، ألا ترى أنه إذا قيل في الثلاثي : " قتل " ثم نقل إلى الرباعي فقيل : " قتّل " بالتشديد فإن الفائدة من هذا النقل هي التكثير ـ أي إن القتل وجد منه

(١) المثل السائر ٢ / ١٩٨ .

(٢) من الآية (١٦٤) في سورة " النساء ".

(٣) من الآية (٤) في سورة " المزمل ".

كثيرا . ، وهذا الصيغة الرباعية بعينها لو وردت من غير نقل لم تكن دالة على التكثير، كقوله تعالى : " وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا " فإن " كلَّم " على وزن " قتَّل " ، ولم يرد به التكثير، بل أريد به أنه خاطبه ، سواء كان خطابه إياه طويلًا أو قصيرًا ، قليلًا أو كثيرًا ، وهذه اللفظة الرباعية ، وليس لها ثلاثي نقلت عنه إلى الرباعي لكن قد وردت بعينها ولها ثلاثي ورباعي فكان الرباعي أكثر وأقوى فيما دل عليه من المعنى ، وذاك أن تكون " كلّم " من الجرح أي جرح ، ولها ثلاثي وهو " كَلم " مخففا : أي جرح ، فإذا وردت مخففة دلت على الجراحة مرة واحدة وإذا وردت مثقلة دلت على التكثير .

وكذلك ورد قوله تعالى : " وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا " [1] فإن لفظة " رتل " على وزن لفظة " قتل "، ومع هذا ليست دالة على كثرة القراءة ، وإنما المراد بها أن تكون القراءة على هيئة التأني والتدبر، وسبب ذلك أن هذه اللفظة لا ثلاثي لها حتى تنقل عنه إلى رباعي وإنما هي رباعية موضوعة لهذه الهيئة المخصوصة من القراءة وعلى هذا فلا يستقيم معنى الكثرة ، والقوة في اللفظ والمعنى إلا بالنقل من وزن إلى وزن أعلى منه " . [2]

ومن هنا كان يلزم تقييد هذه القاعدة ، فيقال : " زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى إذا كانت في فعل أو ما في معناه ، وكانت منقولة من صيغة أقل " .

(١) من الآية (٤) في سورة " المزمل " .

(٢) المثل السائر ٢ / ٢٠١ .

القاعدة الخامسة عشرة
" ما لا يحتاج إلى تقدير ، أو تأويل أولى مما يحتاج "

من المشتهر علي ألسنة النحويين أن ما لا يحتاج إلي تأويل أولي مما يحتاج .

فإذا استوى التقدير ، أو التأويل وعدمه فعدم التقدير أولى .

فمثلا إذا صح في أسلوب ما احتمالان أحدهما بتأويل والآخر من دون تأويل أو تكلف كان عدم التأويل أولى ، كما في " حضر الطلاب والأستاذ " . الذي يحتمل العطف والمعية . فالأولى أن يقال : إن الواو فيه للعطف ، بدلا من القول بأنها بمعنى " مع " ونصب " الأستاذ " مفعولا معه .

ومع هذا فكل من التقدير والتأويل أصل ثابت في مختلف أبواب النحو العربي .

* فالتقدير ضرورة [1] عندما لا يمكن تخريج الكلام على ظاهره ، أو يكون الكلام معهما أبلغ وأكمل ، فيلجأ لذلك لضرورة عقلية كما في تقدير الضمير المستتر بعد الفعل ، مثل " محمد حضر " ، و" خالد ما زال مسافرًا " ، أو لضرورة شرعية ، أو لاستقامة الإعراب ، كما سيتضح فيما سيأتي :

ففي قوله . تعالى . : " إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ " [2] لا بد من تقدير فعل . ناصب لـ " كل " . يفسره الفعل المذكور (خلقناه) ، وتكون جملة " خلقناه "

---

(١) إذا احتيج إلى التقدير كان تقدير الحرف أولى من تقدير الاسم ، وتقدير الاسم أولى من تقدير الجملة ، وتقدير واحد أولى من تقدير اثنين .

(٢) من الآية (٤٩) في سورة " القمر ".

انظر القراءة في معاني القرآن للأخفش ١ / ٨٤ ، ٨٥ ، ٢ / ٥٢٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣١٨ ، ٥ / ٩٢ ، والمحرر الوجيز ٥ / ٢٢١ ، والبحر المحيط ١٠ / ٤٨.

مفسرة لا محل لها من الإعراب ، فالنصب على الاشتغال نص على المعنى المقصود وهو أن كل الأفعال مخلوقة لله ـ تعالى ـ .

أما مع عدم التقدير فترتفع " كل " على الابتداء وتكون جملة " خلقناه " صفة ، ويكون الخبر مقدرًا ، أو تكون الجملة هي الخبر ، وكونها خبرًا يفيد أن كل شيء مخلوق بقدر كقراءة النصب ، ومع تقديرها صفة يكون الخبر مقدرًا ـ أي : إنا كل شيء مخلوق لنا حاصل بقدر ـ وهذا يعني أن هناك أفعالًا غير مخلوقة لله ـ تعالى ـ فيكون حجة للمعتزلة في قولهم : إن أفعال العباد غير مخلوقة لله ، فلم يسبق لها قدر ـ تعالى الله عن قولهم ـ فالنصب قاطع بالمعنى الصحيح عند أهل السنة ، والرفع غير قاطع بذلك ؛ إذ يحتمل معه معنى آخر ، بالإضافة إلى ما تقتضيه الصناعة من أن الأولى هنا الإخبار عن " إنا " بجملة فعلية ، فقوى التقدير هنا المعنى والصناعة .

قال السمين : " ... وقد رجح الناس ـ بل بعضهم أوجب ـ النصب ، قال : لأن الرفع يوهم ما لا يجوز على قواعد أهل السنة ، وذلك أنه إذا رفع " كل شيء " كان مبتدأً ، و" خَلَقْناه " صفة لـ " كل"،أو لـ " شيء " ، و" بقَدَر " خبره ، وحينئذٍ يكون له مفهوم لا يخفى على متأمِّله ، فيلزم أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقًا لله تعالى لا بقدر ، كذا قدَّره بعضُهم ، وقال أبو البقاء : " وإنما كان النصب أولى لدلالته على عموم الخلق ، والرفع لا يدل على عمومه ، بل يفيد أنَّ كل شيءٍ مخلوقٌ فهو بقدر " ، وقال مكي بن أبي طالب : " كان الاختيار على أصول البصريين رفع " كل " كما أن الاختيار عندهم في قولك : " زيدٌ ضربْتُه " الرفع ، والاختيار عند الكوفيين النصب فيه بخلاف قولِنا : " زيد أكرمتُه " ؛ لأنه قد تقدم في الآية شيء عَمِل فيما بعده وهو" إنَّ " والاختيار

عندهم النصب فيه ، وقد أجمع القرّاء على النصب فـ " كل " على الاختيار فيه عند الكوفيين لِيَدُلَّ ذلك على عموم الأشياء المخلوقات أنها لله ـ تعالى ـ بخلاف ما قاله أهل الزَيْغِ من أنّ ثم مخلوقات لغير الله ـ تعالى ـ وإنما دلَّ النصب في " كلَّ " على العموم ؛ لأن التقدير : إنَّا خَلَقْنا كلَّ شيء خَلَقْناه بَقَدَر ، فَـ "خَلَقْناه " تأكيد وتفسير لـ " خَلَقْنا " المضمر الناصب لـ " كلَّ " ، وإذا حذفته وأظهرت الأول صار التقدير : إنَّا خَلَقْناه كلَّ شيءٍ بَقدَر ، فهذا لفظ عام يَعُمُّ جميع المخلوقات ، ولا يجوز أن يكون " خَلَقْناه " صفة لـ " شيءٍ " ؛ لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول ، ولا يكونان تفسيرًا لما يعمل فيما قبلهما ، فإذا لم يَبْقَ "خَلَقْناه " صفة لم يَبْقَ إلا أنه تأكيد وتفسير للمضمر الناصب ، وذلك يدل على العموم .

وأيضًا فإن النصب هو الاختيار لأن " إنَّا " عندهم يطلب الفعل فهو أولى به ، فالنصب عندهم في " كل " هو الاختيار، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج عن الشُبَهِ كان النصب أولى من الرفع ". (١)

ومع هذا فقد كان التقدير في قوله ـ تعالى ـ : " وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ "(٢) مفسدًا ؛ لأنَّ الواقعَ خلافُه ، وذلك أنَّه لو قدر ناصب لـ " كل " لكان التقدير : فعلوا كل شيء في الزبر ، وهو خلاف الواقع ؛ إذ في الزبر أشياء كثيرة جدًّا

(١) الدر المصون ١٠ / ١٤٦ـ ١٤٧ ، وانظر : التبيان ٢ / ١١٩٦ ، وأنوار التنزيل ١٦٨/٥ ، والبحر المديد ٥ / ٥٣٥ .

(٢) من الآية (٥٢) في سورة " القمر " .

لم يفعلوها ، وأمَّا مع الرفع وعدم التقدير فيكون المعنى : إن كلّ شيءٍ فعلوه هم ثابت في الزبر وهو المقصود فلذلك اتفق على رفعه . (١)

وفي قولهم : " كل رجل وضيعته " (٢) تقدير الخبر بـ " مقرونان " ، أو " مقترن " (٣) أولى من نصب " ضيعته " وجعل الواو للمعية .

وذهب الكوفيون ، والأخفش إلى أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ؛ لأن معناه " مع ضيعته " ، وذلك كلام تام لا يحتاج إلى تقدير .

أو قامت الواو مقام " مع " ، وهو اختيار ابن خروف . (٤)

قال ابن مالك : " وهذا الذي ذهب إليه ابن خروف هو مذهبٌ مهجور ". (٥)

وقال في موضع آخر : " ومَن ادّعى جواز النصب في نحو " كل رجل وضيعته " على تقدير " كل رجل كائن وضيعته " فقد ادّعى ما لم يقله عربي ، فلا التفات إليه ولا تعريج عليه ". (٦)

●وكذلك التأويل في قول الشاعر :

---

(١) انظر : اللباب لابن عادل ١٨ / ٢٨٣ .

(٢) أي : حرفته وصناعته ، وسميت بذلك ؛ لأن صاحبها يضيع بتضييعه إياها .
انظر : تخليص الشواهد ٢١٠ .

(٣) وقدره ابن أبي الربيع : كل رجل مع ضيعته ، وضيعته معه ، قال : وعلى هذا زيد وكتابه وعمرو وعمرو وفرسه ؛ إذا كانا لا يفارق أحدهما صاحبه .
انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٩٠ .

(٤) انظر : التصريح ١ / ٢٢٨ .

(٥) انظر : شرح التسهيل١ / ٢٨٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٩٤ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٤ .

فـإني رأيـتُ الصَّـامِرِينَ مَتَـاعَهُمْ يموتُ وَيَفْنَى فَارْضَخِي مِنْ وعائِيَا [١]

(١)

أولى من عدمه .

فقد عده ابن مالك شاهدًا على استعمال ضمير المفرد الغائب مكان ضمير جماعة الغائبين ، وأن " الشاعر أراد : يموتون ويفنون .

قال أبو حيان : لا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون " متاعهم " بدلا من " الصامرين " والخبر عنه ، كما تقول : " إن الزيدين برهم واسع " ، وكنى عن نفاد متاعهم بالموت على سبيل المجاز ، والتقدير : " فإني رأيت متاع الصامرين ينفد ويفنى " ، وهذا التأويل أقرب من إجازة : " الزيدون خرج " ؛ إذ في ذلك هدم للقواعد الثابتة من لسان العرب بالبيت الفرد الشاذ المحتمل للتأويل [٢] .

* وقول الشاعر :

---

(١) من الطويل ، لمنظور الدبيري .

انظر : كتاب الألفاظ لابن السكيت ١ / ٤٩ / ٢٠٤ ، والإتباع لأبي علي القالي ٧٧/١ ، والمحكم والمحيط الأعظم ٨ / ٣٢٢ ، والتذييل والتكميل ٢ / ١٤٨ ، ١٥٠.

(٢) قال محققو تمهيد القواعد : " وأحسن منهما . أي تخريج كل من ابن مالك وأبي حيان .

- أن يقال : " الصامرين "مفعول " رأيت " ، و" متاعهم " . بالرفع . مبتدأ ، وجملة " يموت ويفنى " خبره ، وهو مفرد ؛ لأن ما قبله مفرد ، وجملة الابتداء مفعول " رأيت " الثاني ، أو حالا من الفاعل ، وعليه يكون معنى البيت : " رأيت الباخلين متاعهم يفنى " ، وضده " رأيت الكرماء متاعهم يبقى " ، وهو معنى مجازي .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ ، والتذييل والتكميل ٢ / ١٥٠ ، وتمهيد القواعد ١ / ٤٦٨ مع حاشية رقم (٤) .

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إيّاهم عطيّة عوّدا [1]

استدل به الكوفيون على جواز أن يلي " كان " معمول خبرها وهو غير ظرف ولا مجرور ، وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن .

قال المكودي : " إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر " كان " على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوى في " كان " ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها في موضع خبرها ففي " كان " من قوله : " بما كان إياهم " ضمير الشأن وهو اسمها ، و" عطية " مبتدأ ، و" عودا"في موضع خبره،و" إياهم " مفعول بـ " عوّدا " مقدما على المبتدأ . [2]

ومن هنا كان يلزم تقييد هذه القاعدة ، فيقال :

" ما لا يحتاج إلى تقدير ، أو تأويل أولى مما يحتاج ، إلا إذا وجد مانع معنوي أو صناعي " .

(١) من الطويل ، للفرزدق في شرح ديوانه ٣٠٧ .

انظر : المقتضب ٤ / ١٠١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٣٥١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٣ ، ٤٠٧ .

(٢) شرح الألفية للمكودي ٥٨ . ٥٩ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعد : .

فقد وصلت . بعون الله وتوفيقه . إلى نهاية هذه الدراسة ، التي أنست فيها بصحبة قواعد العربية التي هي مفتاح الوصول إلى فهم كتاب الله . تعالى . وسنة نبيه . ﷺ . ، وقد شَرُفَتْ بذلك ، كما يشَرُفَ بها كل دارس لها ، أو باحث فيها ، وقد حفظها الله . سبحانه . وهَيَّأ لها من بذل جهده وعمره في إظهارها ورعايتها حق رعايتها ، فكان منهم من استقرأ الكلام العربي ، ومنهم من استنتج ، وقَعَّد ، ومنهم من طوَّر حتى استوت على سوقها ، ووصلت إلينا بناءً شامخًا لا يطاوَل ، وصارت في مجملها كيانًا كاملًا لا يستطيع أحد أن يضيف إليها ، ولا أن ينتقص منها ، أما جزئياتها فهي كأي عمل بشري قد يجد الناظر فيها ثغرة ، أو خلافًا للأَوْلَى ، وهذا ليس عجبًا ولا بدعًا في العمل البشري .

ومن هذا ما وجدته في دراستي هذه من قواعد رأيت بعض ألفاظها مطلقة ، وكان يلزم تقييدها ، ولعل هذا يرجع إلى :

* حِرْص واضعي هذه القواعد على الاختصار الذي هو من سمات القواعد .

* أو إرادتهم المجاز ، كقولهم : " الجمل نكرات " ، والجمل لا توصف بتعريف ولا تنكير ، وإنما تؤول بنكرات ، فلعل واضع القاعدة قال ما قال ناظرا لهذا .

* أو عدم النظر إلى قصد المتكلم ، كما في قولهم " كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدل كلٍّ من كلٍّ إلا في مسألتين " فهذا صالح إذا لم يعرف القصد ، أما إذا عرف القصد فهو الذي يُعَيِّن أحدَهما كما بينت في الدراسة .

* أو نظرهم إلى وجه من وجهين كقولهم : " الاسم المُحَلَّى بـ " أل " بعد اسم الإشارة نعت ، أو عطف بيان " فقد نظروا في ذلك إلى حالة كون هذا الاسم فضلة ، وليس عمدة ، وكذلك في قولهم : " " الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال " ، وقولهم : " " الفضلة ما يجوز الاستغناء عنه ، والعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه " ، ولعل ذلك راجع إلى الاعتماد على فطنة المتلقي .

وأخيرا أرجو أن أكون قد أصبت ، أو كدت ، وجزى الله خيرا من وضع يدي على صواب تجاوزته ، أو أَوْلى تركته .

وأسأله ـ تعالى ـ أن يمنّ عليّ بأجرَيْ الاجتهادِ ، وأن يزين صحائف والدَيَّ ، وصحائفي بثواب هذا العمل ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

ثبت بأهم المصادر والمراجع

• القرآن الكريم .

• أبجد العلوم لأبي الطيب البخاري ، الناشر دار ابن حزم ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

• الإتباع لأبي علي القالي ، تحقيق : كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر

• إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لابن عبد الغني الدمياطيّ ، تحقيق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية – لبنان ، الطبعة : الثالثة ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ .

• ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

• الأزمنة والأمكنة لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ .

• أساس البلاغة للزمخشري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

• الأشباه والنظائرعلى مذهب أبي حنيفة النعمان لأبي نجيم المصري . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م

• الأصمعيات للأصمعي . دار المعارف – مصر ، الطبعة : السابعة ١٩٩٣م .

• الأصول في النحو لابن السراج . الناشر مؤسسة الرسالة لبنان – بيروت .

• إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأحمد بن خالويه ، الناشر مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م) .

• إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس ، وضع حواشيه وعلق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٢١ هـ .

• إعراب القرآن الكريم لأحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم ، دار المنير ودار الفارابي – دمشق ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥ هـ .

• إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري . مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

• الاقتراح في أصول النحو وجدله لجلال الدين السيوطي . دار القلم، دمشق ، الطبعة : الأولى ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م .

• أمالي ابن الحاجب . الناشر دار عمار – الأردن ، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

• أمالي ابن الشجري . الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م .

• الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي النحوي . مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات كمال الدين الأنباري ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .

• أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي . الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة : الأولى – ١٤١٨ هـ .

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

• الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض) ، الطبعة : الأولى ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م .

• البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر – بيروت ، الطبعة : ١٤٢٠ هـ .

• البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة ، تحقيق : أحمد عبد الله القرشي رسلان ، طبع على نفقة الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة ١٤١٩ هـ .

• البديع في علم العربية لأبي السعادات المبارك ابن الأثير ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، الناشر : جامعة أم القرى مكة المكرمة . الطبعة : الأولى ١٤٢٠ هـ .

• التبصرة والتذكرة للصيمري ، دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

• التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري . الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .

• التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري البغدادي . الناشر: دار الغرب الإسلامي ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

• تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري . دار الفرقان - الأردن / عمان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

• التحرير والتنوير لابن عاشور ، الناشر : الدار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٤هـ

• تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ، الناشر: دار الكتاب العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

• تدميث التذكير في التأنيث والتذكير ، نظم إبراهيم عمر الجعبري ، شرح محمد عامر أحمد حسن ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، الطبعة : الأولى ١٩٩١م .

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي . الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء : دار كنوز إشبيليا الطبعة : الأولى .

• التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

• التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني . دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

• تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني . الطبعة : الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

• التقفية في اللغة لأبي بشر اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي . الناشر الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف – إحياء التراث الإسلامي (١٤) – مطبعة العاني – بغداد ١٩٧٦ م .

• تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش . الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨ هـ .

• توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز . الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – الطبعة : الثانية ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المصري المالكي . الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

• الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة : الثانية ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .

• جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري . الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

• جمهرة اللغة لابن دريد . الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٩٨٧م .

• الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي . الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان . الطبعة : الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

• حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . دار الفكر .

• حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك . الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .

• حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد . دار الكتب العلمية . ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

• الحلل في شرح أبيات الجمل ، تحقيق د / مصطفى إمام ، مكتبة المتنبي .

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي . الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة : الرابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

• الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة : الرابعة .

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي . الناشر: دار القلم ، دمشق

• دليل الطالبين لكلام النحويين للمقدسي الحنبلى ، الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .

• ديوان بشار بن برد ، جمع وتحقيق وشرح الطاهر بن عاشور ، الجزائر ٢٠٠٧ م

• ديوان جرير شرح محمد بن حبيب ، الطبعة : الثالثة ، دار المعارف .

• ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي . الناشر: مؤسسة الإيمان جدة ، الطبعة : الأولى ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ .

• ديوان عمر بن أبي ربيعة . دار الكتاب العربي . الطبعة الثانية . ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م .

• ديوان الفرزدق . دار الكتاب اللبناني ، الطبعة : الأولى ١٩٨٣م .

• ديوان لبيد بن ربيعة ، دار المعرفة بيروت . لبنان . الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

• ديوان النابغة الذبياني . دار المعرفة بيروت . لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

• ديوان الهذليين ، ترتيب وتعليق : محمّد محمود الشنقيطي ، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

• الرد على النحاة لابن مضاء . دار المعارف القاهرة ، الطبعة الثالثة .

• رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي . مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

• روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للآلوسي . الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤١٥ هـ .

• الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري . الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م .

• سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة : الأولي ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

• سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي . دار صادر . الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م .

• السنن الصغير للبيهقي لأحمد بن الحسين ، أبو بكر البيهقي . دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي . باكستان ، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

• سير أعلام النبلاء للذهبي ، دار الحديث- القاهرة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

• شرح أبيات سيبويه للسيرافي . مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر . ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

• شرح أشعار الهذليين ، حققه عبد الستار أحمد فراج ، راجعه محمود محمد شاكر ، مكتبة العروبة ، مطبعة المدني .

• شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لنور الدين الأُشْمُوني الشافعي ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

• شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للطبري الرازي ، تحقيق : أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي ، دار طيبة – السعودية ، الطبعة : الثامنة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م .

• شرح تسهيل الفوائد لابن مالك الطائي ،الناشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة : الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

• شرح التصريف للثمانيني ، تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .

• شرح التعريف بضروري التصريف لابن إيّاز . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

• شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ، الناشر : مكتبة صبيح بمصر.

• شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

• شرح ديوان الحماسة للتبريزي ، الناشر: دار القلم – بيروت .

• شرح الرضي على الكافية . جامعة قازيونس بنغازي ، الطبعة : الثانية ١٩٩٦هـ .

• شرح شافية ابن الحاجب للرضي . دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

• شرح شذور الذهب لابن هشام الناشر : الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك الناشر : دار التراث – القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

• شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ لابن مالك ، طبع وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية إحياء التراث الإسلامي .

• شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، القاهرة الطبعة : الحادية عشرة ١٣٨٣ هـ .

• شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، لمحمد بن مصطفى القُوجَوي . الناشر : دار الفكر المعاصر . الطبعة : الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .

• شرح الكافية الشافية لابن مالك . جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى

• شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي . الناشر : مكتبة وهبة – القاهرة ، الطبعة : الثانية ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

• شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ٢٠٠٨ م .

• شرح لابن يعيش . الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

• شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ . الناشر : المطبعة العصرية – الكويت ، الطبعة : الأولى ١٩٧٧ م .

• شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للمكودي . الناشر : المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .

• شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك . الناشر : دار الكتب العلمية ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

• الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري ، الناشر: دار الحديث ، القاهرة ١٤٢٣ هـ .

• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري الفارابي ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الناشر : دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة : الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

• ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

• العربية دراسات في اللهجات والأساليب ليوهان فك ، ترجمة : عبد الحليم النجار ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٥١م .

• عقود الجمان في علم المعاني والبيان للسيوطي ، دار الإمام مسلم للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

• العين للخليل بن أحمد الفراهيدي . مكتبة الهلال .

• الغرة في شرح اللمع . دار التدمرية – الرياض . الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ م .

• الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي . مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م

• الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي الناشر دار البشير – عمان ، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م .

• الكتاب لسيبويه . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

• كتاب الألفاظ لابن السكيت . مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة : الأولى ١٩٩٨م .

• كتاب اللامات للزجاجي . دار الفكر . دمشق ، الطبعة : الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري . الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة : الثالثة – ١٤٠٧ هـ .

• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، مكتبة المثنى – بغداد .

• الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن شاهنشاه بن أيوب . الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م .

• اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري . الناشر : دار الفكر – دمشق . الطبعة : الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

• اللباب في علوم الكتاب لابن عادل . دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .

• لسان العرب لجمال الدين ابن منظور الأنصاري ، الناشر : دار صادر – بيروت ، الطبعة : الثالثة – ١٤١٤ هـ .

• اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ . الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .

• ليس في كلام العرب للحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة : الثانية مكة المكرمة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

• ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني . دار العروبة ، الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة .

• ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج . الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي – مصر الطبعة : الأولى ١٣٦١ هـ – ١٩٧١ م .

• المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير . دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الفجالة . القاهرة .

* مجمع الأمثال للميداني ، الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان .

• مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد ، دار ابن قتيبة ـ الكويت .

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ـ الناشر وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الطبعة : ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

• المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ـ الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى – ١٤٢٢ هـ .

• المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

• مختصر المعاني لسعد الدين التفتازانى ـ دار الفكر ـ الطبعة : الأولى ١٤١١هـ .

• مدرسة البصرة النحوية لعبدالرحمن السيد ، رسالة ماجستير، دار العلوم القاهرة ، ١٩٨٩م .

• المرتجل لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة : علي حيدر ـ الطبعة : دمشق ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .

• المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ـ مطبعة العاني ، بغداد

• المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ـ الطبعة : الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .

• مسند الإمام أحمد بن حنبل . الناشر : دار الحديث – القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

• مسند إسحاق بن راهويه . دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

• المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المؤلف : مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري . الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت .

• المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي الحموي ، المكتبة العلمية – بيروت .

• المطالع السعيدة . منشورات الجامعة المستنصرية - دار الرسالة للطباعة . العراق - بغداد - ١٩٧٧ م .

• معانى القرآن للأخفش . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

• معاني القرآن للفراء . دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر . الطبعة الأولى .

• معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، الناشر : عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . الناشر : دار الفكر – دمشق ، الطبعة : السادسة ١٩٨٥م .

• المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني . مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة : الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

• المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لشمس الدين السخاوي . الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

• المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي . الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

• المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة - الطبعة : الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

• المقتضب للمبرد . الناشر : عالم الكتب – بيروت .

• مقدمة ابن خلدون ، تحقيق علي عبدالواحد وافي ، القاهرة . نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .

• المقدمة الجزولية في النحو لأبي لجزولي . طبع ونشر : مطبعة أم القرى . جمع تصويري ، دار الغد العربي .

• المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، ط : الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

• الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ، مكتبة لبنان ، الطبعة : الأولى ١٩٩٦م .

• المنصف لابن جني ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، الناشر : دار إحياء التراث القديم ، الطبعة : الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م .

• المنصوب على التقريب لإبراهيم بن سليمان البعيمي ، الناشر : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة : السنة التاسعة والعشرون ، العدد ١٠٧ ، ١٤١٨ / ١٤١٩هـ .

• موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري . الناشر: الرسالة – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م .

• الموطأ الإمام مالك - مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبوظبي – الإمارات ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .

• نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ – ١٩٩٢ م .

• نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي - الناشر : مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة : الأولى ٢٠٠٥م – ١٤٢٦هـ .

• نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي - الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

• النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري . دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي . الناشر : المكتبة التوفيقية – مصر .